السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية ١٧٩٨ – ١٩١٤ - دراسة تاريخية

أ.د. سلام محمد علي حمزة الأسديّ

جامعة القادسية / كلية التربية

الخلاصة

تبنت بريطانيا سياسية المحافظة على سلامة الدولة العثمانية منذ مطلع القرن السادس عشر الميلادي، لضمان مصالحها الاقتصادية فيها، وللوقوف أمام التطلعات الروسية المبكرة للوصول الى المياه الدافئة في "الخليج العربي" والبحر الابيض المتوسط، فعقدت مع الدولة الثمانية إتفاقية " الامتيازات الاجنبية " سنة ١٥٨٠م والتي حصلت عليها فرنسا سنة ١٥٣٦م. وقد تصدت بريطانيا لحملة نابليون على مصر وإحتلاله لها سنة ١٧٩٨ ، وعدّت ذلك تهديدا لمصالحها الحيوية في المنطقة العربية والهند، حيث شاركت بالقتال الى جانب الدولة العثمانية لإجبار فرنسا على الانسحاب من مصر سنة ١٨٠١ بعد توقيع معاهدة العريش معها سنة ١٨٠٠م .

وقفت بريطانيا الى جانب محمد علي باشا في الصراعات الداخلية التي شهدتها مصر في أعقاب الانسحاب الفرنسي منها ، وسعيه لإقامة حكم شبه مستقل عن الدولة العثمانية، إلا إنها عارضت طموحاته في إقامة دولة عصرية وقوية حديثة في مصر، وتصدت لتوسعاته في بلاد الشام والجزيرة العربية، ولمفاوضاته مع فرنسا سنة١٨٢٩ بخصوص السماح له للسيطرة على ولاية طرابلس الغرب وتونس والمغرب، مقابل عدم معارضته إحتلال الجزائر سنة ١٨٣٠، فأجبرته على توقيع معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ التي تضمنت إنسحابه من بلاد الشام والاكتفاء بحكم وراثي له ولأبنائه من بعده على مصر بعد قيادتها " للتحالف الدولي " المكون من " بريطانيا وفرنسا و سردينيا والدولة العثمانية " . و ساندت بريطانيا الدولة العثمانية ضد روسيا القيصرية في حرب القرم (١٨٥٣ - ١٨٥٦) وإجبارها على عقد معاهدة باريس سنة ١٨٥٦م.

وزادت بريطانيا من تدخلها في شؤون مصر الداخلية بعد إفتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩م ، لأهميتها الكبيرة للتجارة العالمية، وفشل السياسة المالية والاقتصادية للخديوي إسماعيل باشا ١٨٦٣ - ١٨٧٩ لاقتراضه المبالغ الطائلة لتغطية نفقاته الشخصية ومراسم الاحتفال بافتتاح قناة السويس من البنوك الاجنبية البريطانية والفرنسية ، وعجزه على الايفاء بسداد تلك الديون إعتباراً من سنة ١٨٧٦ ، طالبت الحكومتان البريطانية والفرنسية بالأشراف على الاقتصاد المصري بحجة المساعدة على انعاش الاقتصاد المصري لسداد ديونها ، بل إنهما شاركتا في الحكومة المصرية بعد عزل الخديوي إسماعيل باشا

والمجيء بانه توفيق باشا (١٨٧٩-١٨٩٢) . وانتهت تلك التدخلات الاجنبية بقيام ثورة أحمد عرابي ضد الوجود البريطاني في مصر وتشكيل حكومة مصرية وطنية بزعامة محمود ساجي البارود وتعيين أحمد عرابي وزيراً للحربية فيها، إلا إن بريطانيا تدخلت الى جانب الخديوي توفيق (١٨٧٩-١٨٩٢) م في صراعه مع القوى الوطنية، فقصفت السفن البريطانية ميناء الاسكندرية في ١١ تموز ١٨٨٢ ، وزحفت قواتها لاحتلال القاهرة في ١٢ أيلول ١٨٨٢.

ووظفت بريطانيا دعوات الاصلاح العثمانية على النمط الاوربي وما أحدثته من إنقسامات واضحة داخل المجتمع العثماني، وخاصة من المعارضين لها من علماء الدين الذين " كفّروا " السلطان العثماني محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩) ، وما صاحب ذلك من تداعيات على مركز الخلافة الديني ، ومن الناحية السياسية لأهم المرتكزات الاساسية لبناء الدولة باعتبارها " دولة اسلامية " . ومطالبة الاصلاحيين بالمساواة بين المسلمين وغير المسلمين وضرورة اشغالهم للمراكز للحساسة بالدولة. ومن الناحية الاقتصادية تترتب عليه حرمان الدولة العثمانية من أهم مواردها الاقتصادية ممثلة بفرض " الجزية " وبعض الضرائب المهمة على غير المسلمين. وهكذا جاءت الحرب العالمية الاولى ١٩١٤ - ١٩١٨ التشكل الفرصة المنافسة لبريطانيا بازالة الدولة العثمانية من الوجود بعد عقدها للاتفاقيات الاستعمارية سنة١٩١٦ مع فرنسا لاقتسامها بعد الحرب .

Abstract

Britain adopted a policy of preserving the integrity of the Ottoman Empire since the beginning of the sixteenth century, to ensure its economic interests in it, and to stand up to the early Russian aspirations to reach warm waters in the "Arabian Gulf" and the Mediterranean Sea. France in 1536 AD. Britain confronted Napoleon's campaign against Egypt and its occupation of it in 1798, and considered that a threat to its vital interests in the Arab region and India, as it participated in the fighting alongside the Ottoman Empire to force France to withdraw from Egypt in 1811 after signing the Arish Treaty with it in the year 1800 AD.

Britain stood by Muhammad Ali Pasha in the internal conflicts that Egypt witnessed in the aftermath of the French withdrawal from it, and his endeavor to establish a semi-independent rule from the Ottoman Empire,

but it opposed his ambitions to establish a modern, strong, modern state in Egypt, and confronted his expansions in the Levant and the Arabian Peninsula, and his negotiations With France for a year regarding allowing him to control the state of western Tripoli, Tunisia and Morocco, in return for not opposing his occupation of Algeria in 1830, which forced him to sign the Treaty of London in 1840, which included his withdrawal from the Levant and contentment with hereditary rule for him and not building it after him on Egypt after its leadership of the "international coalition" "consisting of" Britain, France, Sardinia, and the Ottoman Empire, and Britain supported the Ottoman Empire against Tsarist Russia in the Crimean War (1853-1856) and force it into the Treaty of Paris in 1856 AD.

Britain increased its interference in the internal affairs of Egypt after the opening of the Suez Canal in 1869 AD, due to its great importance to world trade, and the failure of the financial and economic policy of Khedive Ismail 1863-1879 and his borrowing huge sums of money to cover his personal expenses and the celebration ceremonies of the opening of the Suez Canal, from British and French foreign banks, and his inability to Fulfilling the payment of those debts Starting from the year 1876, the British and French governments demanded to supervise the Egyptian economy under the pretext of helping to revive the Egyptian economy to pay off its debts. They even participated in the Egyptian government after the courtship of Khedive Ismail Pasha and the coming as Tawfiq Pasha (1879-1892). .

These foreign interventions ended with the revolution of Ahmed Orabi against the British presence in Egypt and the formation of a national Egyptian government led by Mahmoud Saji al-Baroud and the appointment of Ahmed Orabi as Minister of War in it. The British port of Alexandria on July 11, 1882, and its forces marched to occupy Cairo on September 12, 1882.

Britain employed the calls for Ottoman reform on the European model and what caused clear divisions within society, especially from the opponents of the religious scholars who “disbelieved” the Ottoman Sultan Mahmoud II (1808-1839), and the accompanying repercussions on the center of the

religious caliphate and from the political point of view of the most important pillars Basic to building the state as an "Islamic state". And the reformers demand equality between Muslims and non-Muslims and the need for them to occupy sensitive positions in the state. From an economic point of view, it entails depriving the Ottoman Empire of its most important economic resources, represented by the imposition of “tribute” and some important taxes on non-Muslims. Thus came the First World War 1914-1918. The formation of the opportunity to compete was British by removing the Ottoman Empire from existence after it concluded colonial agreements with France1916 to share it after the war.

المقدمة :

سعت بريطانيا منذ نهاية القرن السادس عشر الميلادي على إضعاف الدولة العثمانية سياسياً واقتصاديا وأجتماعياً ، فقد سمحت)) الامتيازات الاجنبية ((التي حصلت عليها لقناصلها المعتمدين لدى الدولة العثمانية للتدخل في شؤونها الداخلية لأضعاف العلاقة بينها وبين رعاياها خاصة من)) المسيحيين ((وتوفير الحماية لهم وإجبار الدولة العثمانية على إعفاءهم من الخدمة العسكرية . والاستفادة منهم في إقامة المشاريع التي تخدم مصالحها . في الوقت نفسه كانت الدعوات التي أطلقتها بريطانيا لتطبيق)) مبدا المساواة ((بين رعاياها قد قوّض أهم الاسس الرئيسية التي قامت عليها باعتبارها)) دولة إسلامية ((وحرمانها من فرض الجزية على)) أهل الذمة ((واضعاف الاقتصاد العثماني من خلال عدم دفع الضرائب على البضائع المصدرة للشرق بموجب معاهدة الامتيازات لسنة ١٥٨٠م التي وقعتها مع الدولة العثمانية ،وأنهيار قيمة النقد العثماني بعد حصولها على الاعفآت الكمركية التي لا تتجاوز ٣% في أحسن الاحوال . الامر الذي ترتب عليه غرق)) السوق العثماني ((من البضائع الاجنبية والاوربية في الوقت الذي زادت فيه أعداد الهجرات للقوى العاملة الاوربية الى البلاد العربية ، والتي عملت دولهم على التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية بحجة)) حماية حقوق رعاياها ((إذ طالبت أن يتم معاملتهم وفق قوانينها الخاصة وليس القانون العثماني ، ووضعها في موقفٍ محرج أمام رعاياها المسلمين لعدم تحقيق العدالة بخضوعهم لقانون واحد ، وهكذا كان لإجبار الدولة العثمانية على اعفاء الرعايا الاوربيين من دفع الضرائب والخدمة العسكرية يعني حرمانها من مواردها البشرية والاقتصادية .

وعملت بريطانيا من الناحية الاجتماعية من خلال قناصلها ووكلائهم المحليين الذين كان ولائهم لها .على أثارة النزعة والفتنة الطائفية بين رعايا الدولة العثمانية خصوصاُ في بلاد الشام حيث قدمت الدعم للطائفة الدرزية)) التي اعتبرتها الطائفة المظلومة ((على حساب))الموارنة ((المسيحيين الذين تدعمهم فرنسا ، وهكذا كان التدخل الخارجي سبباً رئيسياً في اندلاع الحرب الاهلية اللبنانية الاولى ١٨٤١-١٨٦١ . وفي الوقت الذي عملت فيه بريطانيا على نقل العادات والتقاليد الاوربية الى المجتمعات العربية بحجة المساعدة

على التحرر والانعتاق من السيطرة العثمانية ، فانها ساعدت على اثارة النزعات القبيلة والاسرية والحركات الانفصالية عن الدولة العثمانية في اليونان والمغرب العربي ومصر وبلاد الشام .
قسمت الدراسة الى ثلاث مباحث ومقدمة وخاتمة تم التوصل فيها الى اهم الاستنتاجات :-
تطرق المبحث الاول الى بداية العلاقات الانكليزية عام ١٥٨٠ بموجب)) نظام الامتيازات الاجنبية ((سنة ١٥٨٠ ، التي حصلت عليها أنكلترا ممثلة بالملكة اليزابيث الاولى (١٥٥٨-١٦٠٣) مع السلطان مراد الثالث (١٥٧٤-١٥٩٥) والتي منحت انكلترا امتيازات كبيرة في التعامل التجاري معها بعد أن كانت الانشطة التجارية مقتصرة على تعامل التجار الانكليز مع مدن بلاد الشام والجزر الايونية في بحر أيجة .
وكانت الدولة العثمانية قد منحت فرنسا)) الامتيازات ((الاجنبية عام ١٥٣٦ خلال عهد السلطان العثماني (سليمان القانوني ١٥٢٠-١٥٦٦). وصادق عليها السلطان العثماني (سليم الثاني ١٥٦٦-١٥٧٤) عام ١٥٦٩، الامر الذي جعل الدولة العثمانية والبلاد العربية ميداناً واسعاً للتنافس الاقتصادي بين انكلترا وفرنسا بصورة مبكرة ، وكذلك للصراع الاستعماري بعد أن كانت قد منحت نفس الامتيازات للبندقية ولإسبانيا فيما بعد خاصة بعد الاحتلال الفرنسي لمصر عام ١٧٩٨ كسابقة استعمارية خطيرة للبلاد العربية ، وبيان الموقف البريطاني من ذلك الاحتلال وتدخلها لإجبار فرنسا على الانسحاب منها.
واستعرض المبحث الثاني : الموقف البريطاني من ثورة اليونان عام ١٨٢٧والمساعدة البريطانية للنزعة الاستقلالية فيها ، وتدخل محمد علي باشا (١٨٠٥-١٨٤٠) لمساعدة الدولة العثمانية في تصديها للحركة الانفصالية بعد تدخل الاسطولين المصري والجزائري لمساعدة الاسطول العثماني في معركة ((نفارنيو)) ضد اليونانيين الانفصاليين ، فقد عملت على اقامة تحالف بحري ضد العثمانيين مع روسيا وفرنسا ، وكان للتوسع المصري في الجزيرة العربية والسودان ومطالبة محمد علي باشا للسلطان العثماني محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩) ببسط سيطرته على بلاد الشام والسعي لبلاد دولة عربية حديثة ، جعلها تتدخل لمنع قيام كيان عربي قوي يتصدى لمشاريعها الاستعمارية في البلاد العربية ، بإجبار محمد علي باشا على توقيع معاهدة لندن عام ١٨٤٠والانسحاب من بلاد الشام .

تناول المبحث الثالث : التدخل البريطاني في حرب القرم ((١٨٥٣-١٨٥٦)) ضد الدولة العثمانية بتحالفها مع روسيا وفرنسا والتي انتهت بتوقيع معاهدة باريس عام ١٨٥٦،واسهام بريطانيا في اثارة الفتنة الطائفية في لبنان ودعمها لطائفة ((الدروز)) ووصفها بالطائفة المظلومة ((على حد تعبير القنصل البريطاني في بيروت)) ضد الطوائف الاخرى وخاصة الموارنة الذين تلقوا الدعم من فرنسا ، وقيامها بتوفير الدعم والحماية للمسيحيين اللبنانيين من خلال فتح قنصليتها للفارين منهم من أداء واجباتهم تجاه الدولة العثمانية ومنها الخدمة العسكرية

اعتمدت الدراسة على العديد من المصادر أهمها ((تاريخ الدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار)) لمؤلفه محمد الارناؤط لبيان طبيعة ((الامتيازات الاجنبية)) التي حصلت عليها كلاً من البندقية وفرنسا وانكلترا وهولندا لتسهيل النشاط التجاري مع الدولة العثمانية . وكانت ((العلاقات الدولية في التاريخ الاسلامي في العصر العثماني من القوة والهيمنة الى بداية المسألة الشرقية لمؤلفها نادية مصطفى وآخرون ، واوضحوا فيه طبيعة الصراع الديني الذي ساد اوروبا بين الكاثوليكية والبروتستانتية ممثلة بالصراع بين اسبانيا وانكلترا بعد معركة ((الارمادا)) عام ١٥٨٨ وأثر ذلك على النشاط التجاري مع الدولة العثمانية .
أما كتاب ((موسوعة تاريخ الامبراطورية العثمانية السياسي والعسكري ١٣٤١-١٩٢٢)) لمؤلفه يلماز أوزتونا فقد اشار فيه وبشكل واضح الى التدخل الاجنبي الاوربي لمساعدة النزعة الاستقلالية في اليونان ضد الدولة العثمانية .

وأفادت الدراسة من البحثين المنشورين للباحث بعنوان ((الحرب الاهلية اللبنانية ١٨٤١-١٨٦١) والموقف الدولي منها و((الحرب الاهلية الاولى في لبنان ونظام القائمقاميتين ١٨٤١-١٨٤٥)) في تسليط الضوء على السياسة البريطانية تجاه لبنان ودعمها للنزعة الطائفية فيه ، بدعمها لطائفة الدروز على حساب بقية الطوائف اللبنانية الاخرى.

المبحث الاول :

أولاً : العلاقات البريطانية العثمانية وفق معاهدة (١٥٨٠م)

بداية العلاقات البريطانية العثمانية عام ١٥٨٠م وأهم الاثار المترتبة عليها

يرجع عقد أول اتفاق تجاري واقتصادي بين بريطانيا والدولة العثمانية الى عهد السلطان مراد الثالث (١٥٧٤-١٥٩٥) والملكة اليزابيث الاولى ١٥٥٨-١٦٠٣ . وأقتصر قبل ذلك على الانشطة التجارية عن طريق تعامل التجار الانكليز مع مدن بلاد الشام وبعض الجزر اليونانية على استيراد المنتجات الزراعية كالزبيب والتوابل والقطن والمنتجات الحريرية [١] . وأدرك الانكليز أهمية الدولة العثمانية لنشاطهم التجاري خاصة بعد عقدها اتفاقيات مهمة مع فرنسا [٢] . التي أخذ نفوذها الفرنسي يتوسع في الدولة العثمانية فحصل الانكليز من السلطان سليمان القانوني ١٥٥٣م إذن مزاولة التجارة لممثل شركة المس كوفية البريطاني أنتوني جنكون وسمح له بحرية التجارة في الاراضي العثمانية وفق المميزات التي يتمتع بها رعايا البندقية وفرنسا وسمح لهم بجلب بضائعهم على سفن بريطانيا ولكن تحت رعاية العلم الفرنسي [٣] .ولم يحدث تطور يذكر في مستوى العلاقات بين البلدين حتى سنة ١٥٧٨م عندما سافر البريطاني وليام هاربون وتمكن من أقناع السلطان مراد الثالث (١٥٧٤-١٥٩٥) بتوجيه الرسالة الى الملكة اليزابيث الاولى مهدت الطريق لأبرام معاهدة بينهما سنة ١٥٨٠ وأعربت الملكة في رسالتها الجوابية للسلطان سليمان القانوني ١٥٢٠-١٥٦٦ عن أستعدادها لمنح الرعايا العثمانيين امتيازات وتسهيلات تجارية مماثلة في بلادها وأخذت العلاقات تتطور عندما تمكن المستكشف الانكليزي جون نيو بيري سنة١٥٨٠م بزيارة كلاً من هرمز وشيراز وأصفهان وتبريز ثم عرج في طريق عودته الى إسطنبول ولم تمضي ثلاث سنوات من تلك المعاهدة حتى تأسست شركة عثمانية تجارية . [٤]

الاتفاقية الانكليزية – العثمانية سنة ١٥٨٠م

كان لعداء كلاً من الدولة العثمانية وإنكلترا لإسبانيا الكاثوليكية والتي أعربت عن أطماعها في بلاد المغرب العربي بعد معركة الاباطرة الثلاث عام ١٥٧٨ وانضمام مملكة البرتغال اليها ، قد ساعد كثيراً على التقارب بين الطرفين ، حيث منح السلطان مراد الثالث أول امتياز للإنكليز سنة ١٨٥٠ ثم أسست أنكلترا الشركة بلاد الشرقية بموجب مرسوم ملكي أصدرته الملكة اليزابيث الاولى في ١١أيلول ١٥٨١م والتي أخذت على عاتقها رعاية المصالح الانكليزية في الدولة العثمانية . فقد خفضت الحكومة العثمانية الضرائب على السلع الانكليزية الى ٣% بينما كان الفرنسيون يدفعون ٥% حتى سنة ١٦٧٣م ، بينما بقيّ الهولـنديون يتاجرون تحت العلم الانكلـيزي حتى سنة ١٦٢١م [٥]عقـدت الاتفاقـية الانكلـيزية العثـمانية

عام ١٥٨٠م وتضمنت مجموعة من البنود المهمة التي كانت فاتحة للتطور الملحوظ للعلاقات بين البلدين بشكل رسمي في عهد السلطان مراد الثالث والملكة اليزابيث حيث احتوت على عشرون مادة شملت ما يأتي : [٦]

المادة الاولى : في ظل احترام الطرف الاول – ملكة انكلترا – شروط الاتفاقية يتعهد السلطان بعدم التحرش أو التسبب بإشكاليات لرعاياها الذين يأتون للبلاد العثمانية.
المادة الثانية : اذا سافر او قدم رعاياها للأراضي العثمانية ، فأنه لا يمكن احتجازهم
المادة الثالثة : تخضع جميع السفن والمراكب الانكليزية القادمة والمغادرة لموانئ سيادتنا للأمن والسلام .
المادة الرابعة : يجب على طاقم الاسطول السلطاني أو سواه تقديم المساعدة البحرية للسفن الانكليزية التي تتعرض للعوارض البحرية .
المادة الخامسة : في حالة وقوف سفن الانكليز على الشاطئ ، فانه يتعين على القضاة والعمال من رعايا الدولة العثمانية وغيرهم تقديم المعونة .
المادة السادسة : لا يجوز إعاقة الانكليز طالما أنهم ملتزمون بعملهم .
المادة السابعة : يسمح للتجار الانكليز المرافقين لهم الدخول لأراضينا .
المادة الثامنة : أذا تراكمت الديون على أحد الانكليز ثم أختفى ، فلا يجوز سجنه أو إيقاف شخص آخر من أجل تلك الديون .
المادة التاسعة : اذا توقف احدهم فأنه يجب إعطاء بضاعته وممتلكاته لمن أوصى له .

المادة العاشرة : في حالة ممارسة التجار والمترجمين والقناصل والتابعين للإنكليز عمليات البيع والشراء فأنه يجب عليهم تسجيل أنشطتهم لدى القاضي .

المادة الحادية عشر: اذا يدعي شخص على أحد الانكليز النصارى بأنه أهان العقيدة الاسلامية فلا يجب قبول شهادة كاذبة بغرض الترويع.

المادة الثانية عشر: اذا استدان أحد الانكليز أو أقامت حوله الشكوك أو لاذ بالفرار فلا يجوز إعتقال اي شخص بدل عنه .

المادة الثالثة عشر: اذا عثر على عبيد تابعين للإنكليز فأنه يجب تسليمهم الى الانكليز

المادة الرابعة عشر : اذا استقر الانكليز وسكان الاراضي التابعة لهم في بلادنا فأنهم مخولين للقيام بمهنهم.

المادة الخامسة عشر: لا يسمح بوضع العراقيل امام القناصل .

المادة السادسة عشر : اذا انشغل الترجمة فأنه يجب في الاعمال المهمة كالمرافقات القانونية حتى وصولهم وتفرغهم .

المادة السابعة عشر: في حالة حدوث خلاف بين الانكليز أنفسهم كالسفير أو القنصل فلا يجوز التدخل بينهم.

المادة الثامنة عشر: اذا أسر أحد الانكليز وتحول الى الاسلام فعلى المالك وتحصيل ماله واطلاق سراح الاسير.

المادة التاسعة عشر: إظهار الصداقة في السفن الانكليزية والعثمانية في البحر.

المادة العشرون : يجب حماية وصيانة السفن العثمانية في أراضينا .

نتائج الاتفاقية

وضعت المعاهدات التجارية التي عقدتها إنكلترا مع الدولة العثمانية في تحالف مضاد لفرنسا وإسبانيا وذلك بسبب موقف إنكلترا الديني المناهض للكاثوليكية . ونجحت الدول الاوربية المتحالفة مع إنكلترا في حل القوة الاسبانية التي حملت لواء الدفاع عن الكاثوليكية وسعت الى نشرها في شمال افريقيا كما فسحت المجال لقيام دولة بروتستانتية معارضة أخرى هي هولندا والتي أزاحت فيما بعد دولة البرتغال المتحمسة للكاثوليكية [٧] . كما حققت الاتفاقية لسنة ١٥٨٠م أهداف خاصة اذ جاء في دراسة التي وضعها مستشار الملكة اليزابيث الاولى ، أن التجارة مع الدولة العثمانية كانت كفيلة برفع مستوى اداء رجال البحرية الانكليزية ، وقد تحقق ذلك بانتصار الاسطول الانكليزي على (الارمادا)* الاسبانية سنة ١٥٨٨م ،ونجح التجار الانكليز في تحقيق أرباح وفيرة من التجارة المباشرة مع الاسواق العثمانية والاستغناء عن الوسطاء الذين كانوا يتقاسمون معهم المكاسب [٨] . وفي الوقت الذي أفادت الاتفاقية انكلترا في تعزيز تجارتها مع الدولة العثمانية ، فإنها جعلت الاقتصاد العثماني يعتمد بالتدريج على أوربا ، فقد كان رجال الدولة العثمانية يشجعون على استيراد السلع الانكليزية الجاهزة ، وذلك لتلبية حاجات الاسواق المحلية وزيادة واردات الخزينة من الرسوم والضرائب المفروضة على تلك السلع ، وبهذا أصبح المشرق سوقاً مفتوحة امام التجارة الاوربية . فكانت الفضة والعملة الفضية في البداية من أهم سلع التجارة مع الغرب، ولأجل تشجيع الاستيراد الحر لها ، ألغى العثمانيون كل الضرائب عليها من جعل الفضة الاوربية الرخيصة تغرق المشرق في ثمانينات القرن السادس عشر ، والتي أدت الى ثورة الاسعار التي هزّت الاقتصاد العثماني [٩] . ومن فوائد الاتفاقية قبول إنكلترا تصدير الرصاص والزنك للدولة العثمانية وهما مادتان ضروريتان للصناعة العسكرية بينما توسعت تجارة الملابس الصوفية رخيصة الكلفة واستوردت إنكلترا من الدولة العثمانية القطن. والزيوت والبضائع الهندية والإندونيسية وكذلك زيادة الدولة التي اعتنقت المذهب البروتستانتي . وأهمها مملكة هولندا التي أستقلت عن التاج الالماني ومن ثم نجاح المملكة في ألغاء وجود البرتغال كقوة تجارية منافسة لها في الشرق الاوسط [١٠] . و تمخضت الاتفاقية التي تعاملت بها الدول الاوربية تجارياً مع الدولة العثمانية عن حركة استكشاف أراضي جديدة للدولة العثمانية وأسواقها حيث قام مجموعة من المغامرين الانكليز برحلة استكشافية للوصول الى الهند ومروا في طريقهم بمدن طرابلس الشام والفلوجة وبغداد والبصرة وصولاً الى ميناء هرمز في بلاد فارس . وقد نشر التاجر (رالف فينتش) مشاهداته عن أقطار الشرق وكذلك بدأت رحلة جون نيوبري الذي أصدرسنة ١٥٩٨م كتابه عن رحلته [١١] وفي بلاد الشام حصر الانكليز اهتمامهم في منطقة حلب ، واعتمدوا أكثر من الفرنسيين ، على تجارة المرور ، واستخدموا ميناء الاسكندرونة لنقل بضائعهم ، وكانوا يستوردون الحرير من بلاد فارس ويصدرون الى بلاد الشام المنسوجات الانكليزية و مواد الصياغة [١٢] . ومن الجانب السياسي حققت الاتفاقية نتائج عديدة للطرفين فالدولة العثمانية وجدت في انكلترا حاجزاً ضد روسيا وأطماعها ، وشجعت الملكة اليزابيث الاولى السلطان مراد الثالث (١٥٧٤-١٥٩٥)م على قتال فيلب الثاني (١٥٥٦-١٥٩٨)م

ملك اسبانيا وحليفه بابا روما بيوس الخامس ١٥٦٦-١٥٧٢م الذي عقد معه معاهدة في مايس ١٥٧١م، لمهاجمة الدولة العثمانية . واستطاعت انكلترا أن تحول دون تحقيق اتفاق سياسي بين اسبانيا والدولة العثمانية ، مما خفف بعض الضغوط على المسلمين في شمال الاندلس حتى اصبحت الموانئ العثمانية خلية نحل بسبب نقلها بضاعة السفن [١٣] . لقد انعكس ذلك الصراع بفائدة كبيرة على الدولة العثمانية ، بعد أن تمكن التجار الهولنديون من طرد نظائرهم البرتغاليين من المنطقة المتاخمة لأراضي السلطان العثماني في العراق والخليج العربي. كما تخلص العثمانيون من غريمهم التقليدي وهم الصفويون ودخلت هولندا في ميدان المنافسة الاستعمارية للبرتغال لأسباب دينية واقتصادية التي حركتها رغبتها في القضاء على تجارتها في الهند وفي نفس الوقت قدمت إنكلترا مساعدات لهولندا للوقوف بوجه إسبانيا انتقاماً من ملك اسبانيا فيليب الثاني (١٥٥٦-١٥٩٨)م الذي أصدر قرار بحرمان هولندا من نقل البضائع الهندية الى شمال أوربا [١٤] . ان نمو حركة التجارة الانكليزية على عهد الملكة اليزابيث الاولى (١٥٥٨-١٦٠٣)م ساعد في زيادة القوة الانكليزية البحرية وتوسع نشاطها الاستعماري على حساب نظيراتها الاوربيات ثم ان تواجد القناصل الانكليز في المدن كان له بُعد آخر اذا استفادت الدولة العثمانية من التنافس الشديد بين الاطراف الاوربية للحصول على معلومات عن أنشطة التجار الاجانب . وقدمت إنكلترا معلومات عن تعيين قناصل في مدن حلب ودمشق وحماة وطرابلس والقدس وموانئ أخرى [١٥] . إن الاتفاقيات الانكليزية العثمانية أدت الى تغلل النفوذ الانكليزي في الشمال الافريقي ووفرت علاقات متميزة بين السعديين والانكليز على حساب الاسبان بفضل العلاقات القوية بين السلطان العثماني مراد الثالث ١٥٧٤-١٥٩٥ وملكة إنكلترا أليزابيث الاولى (١٥٥٨-١٦٠٣)م والتي ترسخت بسبب معاهدات الامتيازات الممنوحة [١٦] . وساهمت تلك الاتفاقيات بزيادة أعداد اليهود وخاصة التجار منهم بالذهاب الى القدس الذين سمح لهم لكونهم عملوا كوسطاء أو مترجمين مع التجار الانكليز والذين أخذوا بالتدريج الاستيلاء على الاراضي والعقارات في القدس . وأستطاعوا أن يعيشوا وضعاً أقتصادياً مريحاً لهم . كما أنعكس ذلك سلباً على الاقتصاد العثماني فأصبحت غير قادرة على حماية الانتاج المحلي وأقبل الناس على شراء البضائع الأجنبية . وساهمت تلك الاتفاقيات بتدهور الصناعات الوطنية مما جعل الدولة العثمانية تشكو من عجز مالي وأرتفاع نسبة التضخم في عهد السلطان عبد العزيز الاول ١٨٤٠-١٨٦١ . فأعلنت الدولة العثمانية إفلاسها عام ١٨٧٥م وأصبحت وارداتها تحت تصرف اللجان الاقتصادية الأوربية التي جاءت لأنعاش الاقتصاد العثماني في الوقت زادت وارداتها من البضائع الملح والسمك والحرير والتبغ . [١٧]

ثانياً : الموقف البريطاني بعد الانسحاب الفرنسي من مصر سنة ١٨٠١م

أصبحت مصر مسرحاً لصراع القوى المتنافسة على السلطة بعد الانسحاب الفرنسي عام ١٨٠١م . وعلى الرغم من وجود المماليك إلا أن حملة نابليون على مصر (١٧٩٨-١٨٠١)م هزت جذورهم . أما البريطانيين فانهم رغم كونهم الاقوى عسكرياً إلا انهم رفضوا قطعياً احتلال مصر ولكنهم حاولوا من خلال حملة عسكرية سنة ١٨٠٧م .إلا أنهم فشلوا من السيطرة عليها واضطروا للانسحاب سنة١٨٠٨م بعد فشلهم في إقامة حكومة محلية موالية لهم يتبناها أحد الزعماء المماليك محمد بن الألفي [١٨] . خدمت

الظروف المحلية والدولية محمد علي باشا ١٨٠٥-١٨٤٩م بشكل كبير ، فبعد خروج البريطانيين سادت الفوضى والتناحر والاقتتال بين المماليك ، فأرسلت الدولة العثمانية حملة بقيادة محمد علي باشا قائداً للقوات الالبانية الى مصر. وأستطاع ان يكسب ثقة العلماء داخل مصر في تخليصهم من الوضع المتردي . فبعد هزيمة البريطانيين في معركة الحماد كان محمد علي باشا موجوداً وكانوا على صلات وثيقة مع المماليك ، ولكنهم وجدوا ان محمد علي باشا هو الرجل القوي وجرت مفاوضات بينه وبين البريطانيين أستمرت احد عشر يوما، أثبت من خلالها كفاءة عالية . فبعد الانسحاب أتخذ محمد علي باشا عدة خطوات منها حماية مصالح البريطانيين في مصر وتسهيل طرق مواصلاتهم نحو الهند ، وان لا يسمح الباشا لأي قوة بتهديد تلك المصالح ، على ان ينسحب البريطانيين من الاسكندرية وتسليمها لمصر . وأن يقف البريطانيين الى جانب الباشا ضد أعداءه الخارجين بمن فيهم السلطان العثماني محمود الثاني ١٨٠٨-١٨٣٩م ، وبذلك تخلى البريطانيين عن أصدقائهم المماليك حيث وجدوا في محمد علي باشا ضالتهم المنشودة وابدى محمد علي باشا من جانبه رغبته في المحافظة على علاقته مع البريطانيين ، وتعهد من جانبه بمنع الفرنسيين والعثمانيين من تهديد المصالح البريطانية . [١٩]

المبحث الثاني :

أولاً : الموقف البريطاني من ثورة اليونان ١٨٢٧م

بعد أن نشبت الثورة في اليونان بدعم من روسيا القيصرية أرسلت الدولة العثمانية القوات المصرية الى اليونان بقيادة محمد علي باشا لإخماد الثورة واصدر السلطان محمود الثاني ١٨٠٨- ١٨٣٩م أمراً تعيين محمد علي باشا والي مصر حاكما على شبه جزيرة المورة في اليونان . سارت الجيوش المصرية بقيادة ابراهيم باشا من ميناء الاسكندرية الى جزيرة رودوس ومنها الى جزيرة كريت ، وانطلقت القوات المصرية الى شبه جزيرة المورة وسيطرت عليها واستطاع ابراهيم باشا فتح مدينة نافارني ، وتدخلت الدول الاوربية منها بريطانيا الى جانب روسيا القيصرية وعقدت الصلح مع الدولة العثمانية ، وبعد رفض الاخيرة إعطاء الاستقلال لليونان اتفقت بريطانيا مع فرنسا وروسيا القيصرية على اعلان الحرب ضد الدولة العثمانية . رفض ابراهيم باشا قبول طلب الدول التحالف بالانسحاب من اليونان عندها اجتمعت أساطيل دول الحلفاء في ميناء نافرينو ، فدُمّر الاسطول العثماني وقتل عما يزيد ثلاثين الف جندي مصري . [٢٠] سبقت معركة نفارينو اتفاقية لندن ١٨٢٧م والتي قررت من خلالها الدول الاوربية الضغط على الباب العالي لصالح اليونان وتأسيس أمارة مستقلة ذاتياً مرتبطة بالباب العالي . لقد اشتركت بريطانيا في

الاتفاقية دون رغبة منها تحت ضغط الطبقة المثقفة البريطانية واليونانية الذين ارادوا مشاهدة دولة "يونانية مستقلة " ، لأن بريطانيا كانت تخشى استفادة روسيا القيصرية من ضعف الدولة العثمانية ولم تشأ ان تترك المنافسة لروسيا القيصرية وفرنسا ، فكانت قيادة الاساطيل بقيادة الأميرال الانكليزي كوندفشن ودخلت قواته البحرية الحرب على الدولة العثمانية من اجل استقلال اليونان . غرقت في البحر ما يقارب ٥٧سفينة عثمانية وقتل ٨٠٠٠ جندي منهم ، وقدمت الدول الثلاث اعتذار للباب العالي وغادر سُفراء لدول الثلاث أسطنبول [٢١] . عُدت معركة نافارنيو البحرية ١٨٢٧م بين الدولة العثمانية وبين دول اوروبا (بريطانيا وروسيا القيصرية وفرنسا واليونان) من جهة اخرى . من المعارك الشهيرة في التاريخ الحديث فقد ترتب عليها استقلال اليونان من جهة وترسيخ العلاقات المصرية – العثمانية من جهة أخرى ، ورغم معاهدة لندن لسنة ١٨٢٧ فالدول الاوربية لم تحقق أهدافها في تحقيق التسوية لمسألة استقلال اليونان واصرار الدولة العثمانية على عدم تنفيذها في الوقت الذي اصرت روسيا القيصرية على استقلال اليونان ، كما أن خطاب العرش البريطاني الذي أُلقي بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية في ٢٩كانون الثاني ١٨٢٨م بعد تولي ولنغتون رئاسة الوزراء . وصف المعركة " بالحادث المشؤوم وعبر عن رغبته في عدم القيام بأعمال عدائية في المستقبل " [٢٢] .عَد السلطان محمود الثاني روسيا القيصرية المحرض الاساسي للثورة في اليونان بسبب تقديمها الدعم العسكري لليونانيين (الأرثوذكس) ،واعتبر الامر هو عداء ديني للإسلام . فدعا كبار رجال الدين ان يعلنوا ان روسيا القيصرية تحيك مؤامرة ضد المسلمين ودعوتهم الى إعلان الجهاد المقدس . ورغم محاولة فرنسا وبريطانيا تقديم الاعتذار والوساطة مع الدولة العثمانية ألا أنها رفضت ذلك وأصرت روسيا القيصرية على تدمير الاسطول العثماني واعلان الحرب وفي ٢٢شباط١٨٢٨م ، وأعلن السلطان العثماني عن أغلاق المضائق بعد تأكده من عدم اشتراك بريطانيا وفرنسا فيها ، بعد أن أبقت بريطانيا وفرنسا سفيرهما في أزمير .واعلن وزير الخارجية البريطاني بالمرستون " أن بلاده لن تشترك في الحرب " [٢٣] . أستغلت روسيا القيصرية انشغال بريطانيا بالأوضاع الداخلية أتجاه الايرلنديون الانفصاليون فعززت علاقاتها مع الدولة العثمانية ، فمن الجانب الاقتصادي كانت قيمة الصادرات الروسية تزداد ثلاث أضعاف ما تصدره الى الدولة العثمانية واليونان [٢٤] . لم تمارس بريطانيا ضغط على الباب العالي لقبول شروط التسوية ولم تظهر روسيا القيصرية موقفها الرافض ، وأتضحت هذه الازدواجية في الموقف البريطاني من خطاب ملك بريطانيا جورج الرابع (١٨٢٠- ١٨٣٠)م الذي أعرب عن أسفه لحدوث اشتباك مسلح بين روسيا القيصرية والدولة العثمانية وتمنى لا يلحق ضرراً في الممتلكات العثمانية فكانت تخشى من تحالف فرنسي روسي أتخذت موقفاً حازماً

أتجاه روسيا القيصرية وبدأت العمليات العسكرية الروسية بأحتلال أكثر المواقع البحرية لكن دون وصول الى نتيجة حاسمة للنصر [٢٥] . وانتصر العثمانيون في ١٨٢٨م على القوات الروسية أمام حصون شملا وسلتريا على نهر الدانوب لكن الجيوش الروسية استطاعت أختراق الدانوب واستطاعت التصدي للمحاولات العثمانية واستولى الجيش الروسي في ١٨٢٩م على أرضوم وتحرك نحو طرابزون [٢٦] . ووصلت الجيوش الروسية الى أدرنه واحتلها عنوة ولم يبقى امامها سوى التقدم نحو الاستانة المحمية من الاساطيل البريطانية عدم رغبة الدول الاوربية (بريطانيا وفرنسا) في سقوطها امام القوات الروسية واتفاقها ضمناً على أضعاف الدولة العثمانية وإبقائها عقبة أمام روسيا القيصرية الطامحة بالتوجه نحو البحر المتوسط وانتهت الحرب بالتوقيع على معاهدة أدرنة ١٨٢٩م تحت ضغط الدول الاوربية . [٢٧]

ثانياً : الموقف البريطاني من توسع محمد علي باشا في بلاد الشام١٨٣١-١٨٤١

بدأ محمد علي باشا حكمه في مصر عثمانياً مخلصاً للسلطان العثماني ولم يتردد في أن يقدم للسلطان المساعدات التي طلبها ، فأخمد الحركة الوهابية وفتح السودان بأسم السلطان وقدم العون العسكري في حربي المورة وكرّست وفقد خلالها أسطوله في معركة نافارتي ١٨٢٧م وخرج من حروبه نداً للسلطان وأصبح لمصر مركزاً دولياً ولم تعد مجرد ولاية عثمانية وان مكافأته على تلك الخدمات ليست مجزية فخسر الكثير فكانت ولاية سوريا حلماً يراود خياله وكان يأمل ضمها الى مصر على ان للخلاف بين السلطان والباشا له جذور قديمة فالباشا اصبح حاكماً على مصر بضغط بريطاني كما ان الباشا لم يرسل قوات لمساعدة السلطان في اليونان وحربه مع روسيا سنة ١٨٢٨ [٢٨] .لقد نجح محمد علي على ان يستغل الضعف الذي تعرضت له الدولة العثمانية بجعل من مصر دولة مستقرة مما زاد الوضع سوءاً في العلاقات بينه وبين الدولة العثمانية . وكان محمد علي باشا قد أقام في مصر وبمساعدة فرنسية نهضة صناعية ونجح في تحسين الاقتصاد ببعض الإجراءات الاجبارية بخصوص القطاع الزراعي وفرض الضرائب ، وزاد من موارد البلاد واقام جيش وأسطولاً بالمقاييس الحديثة [٢٩] .ساعدت عدة عوامل محمد علي باشا في تطلعه الى بلاد الشام أنه ادرك ضعف الدولة العثمانية وخاصة ان السلطان قد وقّع معاهدة أدرنة مع روسيا القيصرية وهذا امرٌ كان يخشاه محمد علي باشا أضافة الى رغبته في أن تكون بلاد الشام متممة لمصر وهذا يجعلهُ يعوض ما فقده من أسطول في اليونان في نافارتي وسعى اليه ابراهيم باشا في بناء الاسطول المصري من جديد وأنه انتهز كثرة القلاقل في بلاد الشام وهروب بشير الشهابي والي عكا واستقباله للفارين من مصر حجة لتوجيه القوات المصرية للسيطرة على بلاد الشام [٣٠] .لم يكن أهل

سوريا محبين للحكم العثماني بسبب كثرة المساوئ ، بل أن رجال لبنان وأمراء نابلس وطرابلس كانوا يعضدون محمد علي باشا برغبته بالانتقام من عبد الله باشا حاكم جبل لبنان بسبب موقفه العدائي لكون الاخير استقبل الفارين من مصر وأداء الخدمة العسكرية ودفع الضرائب ، كما رفض أمداد محمد علي باشا بالموارد المالية لإعادة بناء أسطوله بعد تدميره في معركة نفارينو . واخذ يمد سلطانه الى فلسطين وبلاد الشام . تحركت الحملة بقيادة ابراهيم باشا مع الاسطول المصري من الاسكندرية واتخذت حيفا معسكراً للجيوش وانظم اليه رجال من بلاد الشام حتى وصلت الى عكا وحوصرت ثلاث اشهر واستطاع ابراهيم باشا ان يقتحم عكا الحصينة التي استعصت على نابليون بونابرت وهزم الجيش العثماني في حمص وبلغت الخسائر بألف قتيل [٣١] .ثم احتل حماة ودانت له اورفا وديار بكر واستمر بزحفه حتى بلغ مواقع الجيش العثماني في بيلان في ٣٠ يوليو ١٨٣٢م . كان الجيش العثماني بقيادة حسن باشا وجرت موقعة كبيرة خسرها العثمانيين ، واستمر ابراهيم باشا فاستسلمت له عنتاب ومرش وقيصرية ومضيق كومك حتى بلغ مشارف قونية واستطاع ان يلحق هزيمة عنيفة بالقوات العثمانية وتعد موقعة قونية* من المواقع الفاصلة في تلك الحقبة لأنها آخر محاولة للعثمانيين لدفع القوات المصرية عن أراضيهم واصبح طريق الاستانة مفتوحاً أمام ابراهيم باشا وأضحى النصر النهائي قريب المنال واخذت الجيوش تتقدم نحو سوريا ، وأخذت الانتصارات تسترعي انتباه الدول الاوربية حتى ان السلطان محمود الثاني ١٨٠٨-١٨٣٩ أرسل مندوباً لأجراء المفاوضات مع محمد علي باشا في ترك صيدا وطرابلس والقدس ونابلس تحت التبعية المصرية لكن محمد علي باشا رفض العرض وكان يرى ان تضم روسيا القيصرية ولاية أدرنة الى مصر وبذلك تكون هي الحد الطبيعي بين مصر والدولة العثمانية بعد توقيع معاهدة كوتاهية سنة١٨٣٣ [٣٢] . أدركت بريطانيا ان الدولة العثمانية أصبحت تحت المظلة الروسية بعد اتفاقية أدرنة * لذلك اخذت موقفاً متراخياً من الاحتلال الروسي كما انها وقفت بوجه محمد علي باشا وهددت باستخدام أسطولها الحربي إن أقدم على غزو شمال أفريقيا لأنها ادركت تماماً أن الدولة العثمانية مع ضعفها وليست مصر هي الحاجز الطبيعي ضد التوسع الروسي ، وان الامور بعد عقد أتفاقية أدرنة اعتبر تهديد لمصالحها في الهند وحتى أسطول محمد علي باشا كان فيه عدد من الضباط البريطانيين ، ففي عام ١٨٣٤م سمحت بريطانيا للضباط البحريين بالعمل في أسطول الباشا والتصدي للأسطول العثماني اذا حاول الهجوم .[٣٣] أزعجت هذه الانتقادات البريطانية روسيا القيصرية ورأت فيها خطر حقيقياً ضد مكسبها في حربها الاخيرة . فالاتفاقية الاخيرة أخلت بميزان القوى الدولية لمصالح روسيا القيصرية فهي المستهدفة وهي السبب الجوهري لغزو محمد علي باشا بلاد الشام ، وبذل السلطان العثماني محمود الثاني ١٨٠٨-١٨٣٩م محاولات عديدة لأقناع

بريطانيا بإيقاف جيوش محمد علي باشا منذ ١٨٣١م واستمرت المحاولات في العام الثاني وعرض السلطان على السفير البريطاني جون بونسونبي John Ponsonby ١٨٣٣–١٨٣٧ في الاستانة مشروع تحالف بريطاني عثماني . وقام القائم بالأعمال العثماني في فيينا بزيارة لندن لطلب المساعدة ، لكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل ورغم محاولات فرنسا للتوسط منفردة أو مع بريطانيا لكن الاخيرة رفضت ، لانشغالها في المسألتين البلجيكية والبرتغالية والتطورات الدولية ، فان اي تدخل بريطاني في هذه المرحلة الى جانب السلطان العثماني هو في مصلحة روسيا القيصرية و أعتراف بمعاهدة أدرنة . ولو أعلنت رسمياً وقوفها الى جانب محمد علي فأن ذلك يعني تقسيم الإمبراطورية العثمانية وربما الى حرب مع روسيا القيصرية وما يترتب على ذلك من مضاعفات على الساحة الاوربية [٣٤] . أستنجد السلطان محمود الثاني ١٨٠٨-١٨٣٩م بعد تلكؤ بريطانيا وفرنسا في مساعدته ضد محمد علي باشا بالقيصر الروسي نقولا الاول (١٧٩٦- ١٨٥٥)م الذي انتهج سياسة المحافظة على كيان الدولة العثمانية ابتداء من نهاية عام ١٨٢٩م بعد ان اوصت اللجنة التي شكلها لدراسة السياسة الروسية الجديدة ضرورة المحافظة على سلامة الدولة العثمانية لأن تجزئتها يسبب لروسيا القيصرية مشاكل في اقاليمها الجنوبية حيث أرسل نيقولا الاول الاسطول الروسي منذ سنة ١٨٣٣م وعمل المهندسون الروس على تحصين المضائق وعيّن الكونت (أورلوف) الموجود في أسطنبول سفيراً وفوق العادة وقائداً أعلى للقوات الروسية في الدولة العثمانية وزود بالتعليمات لأقناع الباب العالي بالاعتماد على روسيا القيصرية لمواجهة أطماع محمد علي باشا [٣٥] .

بعد وصول محمد علي باشا الى كوتاهية لم تغير الحكومة البريطانية موقفها وأصبح الباشا على بعد ١٥٠ ميل عن العاصمة العثمانية اسطنبول ، ولكن بعد وصول القوات الروسية للبسفور توقف زحف محمد علي باشا باتجاه العاصمة ، بدأت المفاوضات بين المصريين والعثمانيين وبرغم وصول الطرفين الى شبه أتفاق في كوتاهية ١٨٣٣م يقضي بتثبيت محمد علي باشا على مصر وسوريا بالإضافة الى الحجاز وجزيرة كريت وأن تكون منطقة آمنة تحت حكم ابراهيم باشا مقابل انسحاب جيشه من بقية الأناضول لكن هذه التسوية لم تكن ترضي محمد علي باشا فقام أمينه اسماعيل باشا بمواصلة زحفه على أسطنبول وفي أثناء ذلك توصل القائد الروسي أورلوف لعقد أتفاقية بين روسيا القيصرية والدولة العثمانية ، مما جعل محمد علي باشا يوافق في اليوم التالي على ما تم في كوتاهية [٣٦] . وقد هددت فرنسا وبريطانيا محمد علي باشا من استخدام القوة ما لم يستمع الى آرائها في الاتفاق مع السلطان ، وأرسل السلطان مندوباً للصلح وهو مصطفى رشيد ، وانتهت المباحثات سنة ١٨٣٣م وأسفرت عن صلح كوتاهية وأنسحابه من الأناضول [٣٧] . أسهمت روسيا القيصرية في تجميد الازمة من الناحية العسكرية والناحية الدبلوماسية بين الدولة

العثمانية ومصر حيث وصل سفيرها الى الأستانة ثم الى مصر وأقنع محمد علي باشا بضرورة تجميد نشاطه العسكري ضد السلطان ، أما الغائب الحاضر الاكبر فهو بريطانيا التي لم تنشأ ان تكون طرفاً مباشراً في الهدنة فالهدف من غزو محمد علي باشا هو أبطال اتفاق أدرنة وإعادة المضائق الى وضعها السابق ومن ناحية أخرى الى أستيلاء محمد علي على هذه الاجزاء الشاسعة بجعلها في مأمن من التوجهات الروسية ويمثل بالتالي ورقة ضغط رابحة ضد روسيا القيصرية في المستقبل كما أن بريطانيا لا زالت تعتقد ان الدولة العثمانية مع ضعفها تمثل افضل حاجز ضد التوسع الروسي في المضايق والبحر المتوسط وأنها مع روسيا القيصرية غير مقتنعة بتقسيم الدولة العثمانية [٣٨] . لقد غيرت روسيا القيصرية حساباتها وتدخلت في حل السلطان والباشا وتمكنت بواسطة مبعوثها أورلوف من عقد تحالف تضمن عقد معاهدة دفاعية لثمان سنوات هي اتفاقية هنكارأسكله سي* سنة ١٨٣٣م وأخذت طابع الحماسة الروسية على الدولة العثمانية ونظرت كل من بريطانيا وفرنسا (الى تلك المعاهدة أنها اداة جعلت الدولة العثمانية دولة تسير في ركاب روسيا) وخاصة أنها احتوت على بند سري (أقفال مضيق الدردنيل أمام أي سفينة حربية) وأزعجت الدول الاوربية وخاصة بريطانيا لتهديدها لطرق مواصلتها نحو الهند عبر الشام والعراق وشبه الجزيرة العربية حيث بدأت السياسة البريطانية مرحلة من عدم التوازن في كيفية الوصول الى حل سريع وحاسم لهذا الخطر فهناك من يدعو للحل الدبلوماسي مع محمد علي باشا وهناك من يرى أن التدخل العسكري هو العلاج لهذا الخطر [٣٩] . عُد اللورد هنري بالمر ستون * المعاهدة منافسة للمعاهدة التجارية البريطانية – العثمانية في ٥ كانون الثاني ١٨٠٩م "معاهدة الدردنيل " والتي أطلق عليها معاهدة السلام والتجارة والتحالف السري بعدم السماح للسفن البحرية بالمرور عبر مضيقي البسفور والدردنيل ان مناهضة بريطانيا للسياسة الروسية تجاه الدولة العثمانية كونها تمثل تهديداً لمصالحها في الشرق ويجعلها من أشد منافسيها في بلاد فارس والهند لأنها خشيت على طرق مواصلاتها في العراق أكثر من خشيتها على نفوذها في مصر وأن المكاسب التي حققتها روسيا القيصرية دفعت حزب الويك (المحافظين) الى أنتهاج سياسة حزب الثوري (الإصرار) المتمثلة في تخفيف الضغط على الدولة العثمانية فكانت بذلك نقطة تحول جوهرية في موقف رجال الدولة في بريطانيا ولا سيما بالمرستون من روسيا القيصرية أدركت بريطانيا أنها أمام خصمين محمد علي باشا في مصر وروسيا القيصرية ولكنها كانت تفضل وجود محمد علي باشا على رأس السلطة في مصر [٤٠] . إن الاستراتيجية الحقيقية لبريطانيا في المنطقة لم تتغير لا قبل ولا أثناء ولا بعد حملة محمد علي باشا على بلاد الشام فهي تقضي المحافظة على الدولة العثمانية وأغلاق المضائق لذلك كتب وزير خارجية بريطانيا بالمر ستون الى السفير البريطاني (يجب أن تطلب

في الحال من مصلحة إنكلترا أضعاف السلطان) ورغم ذلك ان بريطانيا لم تحجب المساعدة عن جيش السلطان محمود الثاني ١٨٠٨-١٨٣٩ودخلت العلاقات البريطانية العثمانية طوراً جديداً بتوقيع اتفاقية تجارية ١٨٣٨م نالت بريطانيا أمتيازات واسعة وهي بمثابة إشارة لروسيا القيصرية أن ليس بإمكانها الهيمنة على الدولة العثمانية والقبول بأحلام محمد علي باشا الذي أخذ يهدد بالانفصال اذا لم يصبح الحكم وراثياً له لذلك عملت بريطانيا على تصفية محمد علي باشا و اشراك الأطراف المعنية لتحقيق مكاسب متعددة منها أبطال معاهدة هنكار أسكله سي [٤١] . وعندما قرر محمد علي باشا الزحف على بلاد الشام سنة ١٨٣٩م وتحركت الجيوش المصرية بقيادة ابراهيم باشا و الانتصار في نصبين ووصلت الى عنتاب وخلف السلطان محمود الثاني السلطان عبد المجيد الاول* وتم الاتفاق بين ملك بريطانيا وإمبراطور النمسا وملك فرنسا وقيصر روسيا وإمبراطور بروسيا على تقديم المساعدة للسلطان والعمل على محاصرة محمد علي باشا [٤٢] . فطلبت بريطانيا من محمد علي باشا سحب جيشه من اسيا الصغرى وهددته بحصار الاسكندرية ولم تكن بريطانيا لتسمح بحدوث أتفاق بين الباشا والسلطان ونجحت من أستصدار مذكرة موجهة للباب العالي من الدول الخمس (بريطانيا وروسيا وفرنسا وبروسيا والنمسا) في ١٨٣٩م ان الدول الكبرى توصلت الى اتفاق بشان الشرق ويطلبون تأجيل أي حل بدون موافقتهم فكانت المذكرة نصراً حاسماً للسياسة البريطانية تجاه الازمة فحتى فرنسا التي وقفت الى جانب محمد علي باشا وقعت في شرك السياسة البريطانية وتغيرت مواقف روسيا القيصرية وأخذت سُبل التقارب مع بريطانيا [٤٣] . وتجددت الثورات ضد الوجود المصري في بلاد الشام ، الامر الذي احرج القوات المصرية وشكّل اللبنانيون الدروز جيشاً أطلقوا عليه (جيش الخلاص) واعلنوا الثورة ١٨٤٠م بدعم من بريطانيا فحاول محمد علي باشا ان يقدم خضوعه للسلطان بأرسال الهدايا من أجل قسمة حكم مصر وسوريا ألا ان الامور تم تسويتها في لندن ووقع الاتفاق سنة ١٨٤٠م بأتفاقية تقضي بمنح محمد علي باشا باشوية مصر وراثياً وعكا مدى الحياة وبعد انتهاء مدة الاتفاقية تقدمت القوات المشتركة بقيادة الأسطول البريطاني والقائد السيد جارلوس بضرب جيش محمد علي باشا وحصار سوريا حتى وافق على الشروط وهو الاكتفاء بحكم مصر وراثياً وخضوعه للسلطان . [٤٤]

المبحث الثالث :

أولاً :- الموقف البريطاني من الحرب الروسية العثمانية (١٨٥٣ ــ ١٨٥٦) م

بدأت الدولة العثمانية تضعف وتتدهور منذ أواخر القرن الثامن عشر وأنشغل الساسة الأوربيون في مصيرها فكانت بريطانيا أرادت تأمين تجارتها عن طريق السويس وروسيا القيصرية أرادت منفذ لها عبر البحر المتوسط بالاستيلاء على القسطنطينية ومضايق البسفور والدردنيل كمنفذ واردات لها في شبه جزيرة البلقان لتؤسس " دولة سلافية كبرى " أما فرنسا فانها أرادت منذ وقت مبكر حماية مصالح رعايا الدولة العثمانية النصارى (الكاثوليك) في بلاد الشام عامة والمارونيين في لبنان خاصة بعد أن أعلنت نفسها حامية للديانة المسيحية (الكاثوليكية) وفيما عدا هذه الدول الرئيسية الثلاث فان النمسا وبروسيا أهتمت بمصير الدولة العثمانية بدرجة اقل التي بات من المتوقع هلاكها وزوالها فسميت بذلك برجل اوربا المريض [٤٥]

أسباب حرب القرم [٤٦]

أولاً : الأسباب الاستراتيجية أو الدولية : كانت الدول الاوربية أكثر إدراكاً لأهمية طرق الشرق التجارية في نقل التجارة والتي لا تصلح راس الرجاء الصالح لنقلها بالسرعة المطلوبة وكانت فرنسا تريد السيطرة على قناة السويس ومد خط بحري بين البحر المتوسط والخليج العربي وروسيا القيصرية التي ارادت قواعد لها في المنطقة نظرت لها بريطانيا على أنه إخلال بالتوازن الدولي .

ثانياً : العامل الاقتصادي : كانت روسيا تعتمد في حجم صادراتها على القمح وكانت تعد ذلك عن طريق ميناء (اورسيا) الى (الأفلاق والبغدان) التي تصدر اليهما كميات كبيرة من القمح وكان القيصر الروسي يريد السيطرة التامة على هاتين الولايتين من أجل التحكم في البلقان العثماني كما أن فتح التجارة في البحر المتوسط كان يزعج التجار والصناعيين الإنكليز الذين أزعجتهم الحواجز الكمركية التي وضعها القيصر الروسي ((الاسكندر الثاني ١٨٥٥-١٨٨٢))

ثالثاً : العامل الديني : لجات روسيا القيصرية لإثارة المشاكل مع الدولة العثمانية عن طريق مطالبتها بامتيازات بشأن الأماكن المقدسة في القدس وحماية الأرثوذكس وقد رفضت الدولة العثمانية ذلك بينما سمحت بإقامة النشاط التبشيري المسيحي الكاثوليكي الفرنسي والبروتستانتي البريطاني فوقع الصِدام بين الرجال الكاثوليك والبروتستانت بأسم الدين المسيحي [٤٧]

رابعاً : الأسباب الشخصية : فقيصر روسيا (نيقولا الاول ١٨٢٥-١٨٥٥) أقتنع بان الوقت قد حان لإقسام الدولة العثمانية وجعل شعوب البلقان تستقل، وجعل بريطانيا تحكم مصر بانها ستكون الى جانبه ، أمّا بريطانيا فكانت ترى ان زمن الأقتسام لم يحن بعد وإن بريطانيا كانت تنظر بإختصار الى شعوب البلقان وقيصر روسيا بأحتقار لأنها متأخرة في ركب الحضارة [٤٨]

الدور البريطاني

لقد أيقن صناع القرار البريطاني أن تأكيد التزامهم بأتباعهم السياسة التقليدية أتجاه حماية كيان الدولة العثمانية من الانهيار على أيدي الفرنسيين أو الروس أو كليهما هو الطريق الوحيد للمحافظة على مصالح بريطانيا الحيوية وعلاقاتهم الاقتصادية مع الشرق ، كما أقرّوا أن الخلافات الفرنسية – البريطانية لا تتقارب والسياسة العامة لبريطانيا في أوربا والشرق واسيا، كما ان موقف فرنسا مسايراً للاتجاهات السياسة البريطانية وأن الدور البريطاني الذي يجب الحرص عليه هو تأمين البلقان الأرثوذكسية باعتبارها منطقة مهمة في حفظ التوازن الدولي تحت النفوذ البريطاني ولهذا فأن منحها الاستقلال يعتبر أفضل لبريطانيا من أن تقع تحت النفوذ الروسي أو النمساوي في الوقت الذي وصلت فيه البعثة الروسية الى الاستانة وخلال الحوار مع بريطانيا حول مستقبل البلقان ، كانت روسيا القيصرية مستعدة عسكرياً بإغلاق المضائق . وتطورت الاحداث الداخلية في بريطانيا التي أدت الى عزل رئيس الوزراء جورج هاملتون غوردون ١٨٥٢-١٨٥٥م وعزل كل من رئيس الوزراء البريطاني ووزير الخارجية البريطاني اللورد بالمرستون لذلك أعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب على روسيا القيصرية من أجل ولايتين أقتطعتا من الدولة العثمانية (الافلاق والبغدان) فكل ما كان يهمها أن لا تسقط أسطنبول بيد روسيا القيصرية [٤٩] . هاجمت الجيوش الروسية في عام ١٨٥٣م مقاطعتي الافلاق والبغدان عندما وصلت الأساطيل الفرنسية والانكليزية الى الدردنيل ، أمّا النمسا كان موقفها حرجاً لأن روسيا القيصرية كانت ان تحرك العناصر السلافية ضد الحكومة النمساوية ومن جهة أخرى الاعتداء الروسي على الدولة العثمانية وخاصة بعد أن بين القيصر أن الحرب الدينية صليبية استطاعت الجيوش العثمانية تحرير مقاطعة الافلاق الصغرى بعد وصول الدعم لها من الاسطول البريطاني الذي تأخر لعدم ميل رئيس الوزراء (غوردون) للحرب لكنها تحت ضغط بالمر ستون . ارسلت الأساطيل الى البحر الاسود وأرسلت فرنسا أساطيلها كذلك ووقفت كل من النمسا وبروسيا على الحياد واتجهت أنكلترا وفرنسا في ضم النمسا الى جانبهما . [٥٠]

وفي سنة ١٨٥٤م اجتمع مندوبوا الدول بريطانيا والنمسا وفرنسا واتفقوا على استقلال ووحدة أراضي الدولة العثمانية وبعد رفض القيصر الروسي الإنذار تحالف البريطانيين مع الدولة العثمانية ضد روسيا القيصرية واستولت بريطانيا على البحر الاسود وأرسلت جيوشها الى الدانوب وقمعت الثورة في تنساليا ثم أتفقت النمسا مع الباب العالي على احتلالها للافلاق والبلقان وفي هذه الاثناء انتصرت الجيوش الانكليزية والفرنسية والعثمانية على الجيوش الروسية في شواطئ نهر (الما) وهزمت في (أنكرمان) وتم حصارها في سباستوبول ، وفي هذا الوقت انتصرت جيوش القائد العثماني (عمر باشا) على الجيش الروسي وأنظم مع الجيوش المشتركة المحاصرة مدينة سباستوبول وخلف (نيقولا الاول ١٨٢٥-١٨٥٥) القيصر الروسي الاسكندر الثاني(١٨٥٥-١٨٨١) الذي أعلن لأوربا رغبته في السلام وعقد الصلح وانتهت الحرب بعقد مؤتمر باريس سنة ١٨٥٦م بإعطاء الافلاق والبغدان حكم ذاتي ثم أصبحتا "دولة موحدة " والمقصود بهما رومانيا وبلغاريا حاليا وتعهدت الدول باستقلال الدولة العثمانية وقبولها في المجتمع الأوربي ويتعهد السلطان عبد المجيد الاول بإصدار مرسوم لإصلاح أحوال الرعايا وتجدد العمل بأتفاقية المضائق لعام ١٨٤١م . وبذلك نجحت بريطانيا في صيانة أملاك الدولة العثمانية في أوربا ومنع روسيا من التوجه نحو البلقان . وأستمرت بريطانيا بعد حرب القرم بسياسة التحالف مع الدولة العثمانية والعمل على دعم وسائل الإصلاح داخل الدولة العثمانية [٥١] .وهكذا حافظت السياسة البريطانية على سلامة الدولة العثمانية بوجه الاطماع الروسية الى حين اقتسامها مع فرنسا بموجب معاهدة سايكس – بيكو عام ١٩١٦م .

ثانياً :- الموقف البريطاني في الحرب الاهلية الأولى من لبنان بين الموارنة والدروز(١٨٤١- ١٨٤٥)م

أنتقل النزاع التقليدي بين فرنسا وبريطانيا عام ١٨٤٠م الى الجبهة الداخلية اللبنانية فحدث نزاع طائفي بين الموارنة والدروز وأصبح جبل لبنان مسرحاً للمكائد والدسائس مع اشتداد النزاع الطائفي . اصبحت بريطانيا صاحبت اليد العليا في إعادة بلاد الشام الى السلطان العثماني عبد العزيز الاول ١٨٤٠-١٨٧٦ بموجب معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ بعد أن حصلت منه على معاهدة بلطة ليمان* عام ١٨٣٩م التي فتحت من خلالها الولايات العثمانية أمام التجار الانكليز ، فكان إسناد أمارة الموارنة (لبشير الثالث) بعد عزل بشير الشهابي الذي كان الى جانب محمد علي باشا وتأجيج النزاعات ضد الحكم المصري وتمكن العثمانيون من السيطرة على مناطق الشام وبدعم بريطاني أدى الى خلافات بين الموارنة المدعومين من فرنسا والدروز المدعومين من بريطانيا والمستفيدين أقتصادياً منها ، إضافة الى دور الحملات السرية من

الكاثوليك الفرنسيين ومساعدة الموارنة لإقامة دولة مستقلة بهم [٥٢] . ولا شك أن وجود الأمير بشير الشهابي الثالث(١٨٤٠ - ١٨٤٢) في الحكم بتوجيه من بريطانيا ساعد بريطانيا على السيطرة الاقتصادية إضافة الى نشاط قنصليتها السياسي في بيروت . فالصراع أتخذ أوجه عديدة منها الحرب الاهلية بين الموارنة والدروز والفلاحين الاقطاعيين فالتفوق البريطاني في مصر أثار الفرنسيين وكان من الطبيعي أن يواجه النشاط الفرنسي استياء بريطانيا ، فكان الموارنة أيام الحكم المصري يميلون الى فرنسا وأنهم رفضوا حتى المساعدة البريطانية لمدهم بالسلاح أثناء الحرب الاهلية ورفض الأمير حيدر أبي المع الحماية البريطانية وأستمر الكره بين البريطانيين والموارنة وكرهوا سعي المبشرين البروستانت في جبل لبنان مما أثار رجال الدين الموارنة . ورغم محاولة بريطانيا إقامة علاقة متوازنة بين الموارنة والدروز ألا أن الموارنة كان اتجاههم نحو فرنسا وتعدى خطر هذه النعرات الطائفية في نظر السلطات العثمانية وجودها وسيادتها على الجبل ، لكنها لا تريد أتخاذ إجراءات لفرض حكمها بشكل يثير بريطانيا التي فرضت سيادتها على عدن والخليج العربي وفرنسا التي استعمرت الجزائر وأن تحاصر الأمارة الشهابية ضمن طرابلس الى صيدا وجعلت بيروت عاصمة لهذه الولاية [٥٣] . فالباب العالي كان يرضخ لسياسة بريطانيا وتفوق الموارنة لمشاركتهم في اجلاء القوات المصرية فهزائم الدروز امام الجيش المصري أضعفت مكانتهم وكانوا يتوقعون من الجيش العثماني أعادت إقطاعيتهم التي كان الأمير بشير الشهابي الثاني (١٧٨٨-١٨٤٠)أستولى عليها وكان الشهابي يريد توجيه ضربة لمقاطعة جبهة الدروز لأنه مارونياً فسعى الدروز الى أبعاد الشهابي وبعثوا بشكوى الى السلطات العثمانية لكن الشهابي كان مؤيداً من القنصل البريطاني الذي كان هو نفسه أمل الدروز ، فحاولوا إحلال أمير مسلم بدلاً من الحاكم المسيحي الماروني واختاروا سلمان شهاب ، إلا أن القنصل البريطاني فضل أمير الشهابي الثالث ١٨٤٠-١٨٤١ ورغم محاولة فرنسا إبعاد الشهابي إلا ان البطريك الماروني تمسك به لكونه مسيحياً [٥٤] . إتحد الدروز مع البريطانيين لمواجهة الازمة وحتى ان الوالي العثماني في بيروت شجع الاقطاعيين الدروز في استرداد ممتلكاتهم بالقوة ، لكن الشهابي مال الى الموارنة لكن الدروز انتهزوا دعوة الامير بشير الشهابي ليباحثهم في نظام الضرائب في ١٣تشرين الاول عام ١٨٤١م في دير القمر وهاجموا دور النصارى ونشبت الحرب الاهلية بين الدروز والنصارى الموارنة . وهاجمت القوات المارونية بعض المواقع الدرزية وتبادل الطرفان إحراق القرى وسلب الاموال والتمثيل بالأسرى وأعلنت فرنسا وقوفها الى جانب الموارنة التي أمدتهم بالسلاح وبذلك زاد التقارب الدرزي البريطاني ، حاولت القوات العثمانية فرض الحكم المباشر فعقد مصطفى باشا اجتماعاً في جبل لبنان وأعلن أنهاء حكم الشهابيين وعهد بالحكم الى

عمر باشا الشماوي الذي ارجع أملاك الموارنة من الدروز ، لكنهم هددوه أنهم سوف يفشون سر تواطئه مع العثمانيين في الحرب الاهلية الاولى ١٨٤٠-١٨٤١م ، ونشبت الثورة ضد العثمانيين بسبب سياسة عمر باشا ونشبت الحرب الاهلية من جديد بين الموارنة والدروز ، وانتهت هذه الحرب بإنشاء قائمقاميتين مستقلتين في جبل لبنان أحدهما للموارنة والاخرى للدروز [٥٥] . وشعرت بريطانيا بأهمية مصر بعد فتح قناة السويس ١٨٦٩ للتجارة البريطانية ، في الوقت التي ساعدت السياسة المالية والاقتصادية للخديوي اسماعيل باشا ١٨٦٣- ١٨٧٩ على زيادة التدخل البريطاني في شؤون مصر واحتلالها فيما بعد حيث قام الخديوي ببيع ما يقارب ٤٤% من اسهم شركة قناة السويس لتغطية نفقاته الخاصة والحفلات التي اقامها بمناسبة افتتاح القناة ، الامر الذي تطلب منه الاقتراض من البنوك والمصارف الاجنبية ولا سينا البريطانية والفرنسية ، وفي الوقت الذي عجز الخديوي فيه عن سداد تلك الديون ، فرضت بريطانيا الرقابة المالية على الاقتصاد المصري ، بل اتها قامت بعزله عن الحكم والمجيء بابنه الخديوي توفيق ١٨٧٩-١٨٩٢ الذي كان اكثر استجابة للمطالب الاجنبية ، فكان للتدخل الأجنبي وسوء الاوضاع الاقتصادية وزيادة السخط الشعبي من الضرائب الفاضحة التي فرضتها الحكومة المصرية ، قامت ثورة أحمد عرابي في ١٨شباط ١٨٧٩ وتأسست حكومة مصرية وطنية بزعامة سامي البارودي وعين احمد عرابي وزيرا حربيا فيها ، وقد عارض الخديوي توفيق سياسة تلك الحكومة الوطنية في رفضها للتدخل الأجنبي ، الا ان بريطانيا وقفت الى جانبه باستخدامها القوة المسلحة لتغيير الاوضاع القائمة في مصر حيث قصفت السفن البريطانية ميناء الاسكندرية في ١١تموز ١٨٨٢ ، وزحفت نحو القاهرة واحتلتها في ١٣ايلول ١٨٨٢ بعد معركة التل الكبير ، وقد ابلى المصريون بلاءً حسناً في الدفاع عن مدنهم [٥٦] . ووضفت بريطانيا دعوات الاصلاح العثمانية على النمط الاوربي وما أحدثتها من انقسامات واضحة داخل المجتمع العثماني ، وخاصة من المعارضين لها من علماء الدين الذين (كفروا) السلطان العثماني محمود الثاني ١٨٠٨-١٨٣٩ بعد اصداره خط شريف كولخانة في ٣تشرين الثاني ١٨٣٩بعد حضور جمعاً كبار موظفي الدولة وممثلي الدول الاجنبية في حدائق (جولخانة) او قصر الزهور الذي نص " على تساوي جميع رعايا الدولة امام القانون مع المحافظة على الشريعة الاسلامية في نفس الوقت ، وان مرجع ضعف الدولة هو عدم تطبيق مبادئ القران وقوانين الامبراطورية ، وان العلاج لا يكمن في الرجوع الى القوانين القديمة ، بل في ايجاد نظم جديدة بعون الله تعالى ورسوله " وقد اعتبر بعض الاوربيين خط شريف جولخانة " العهد الاعظم بالنسبة الى العثمانيين " فقد اكد للمرة الاولى وبصفة رسمية المساواة بين جميع رعايا السلطان امام القانون، والقضاء على حواجز" الملل " وتوفير الاخاء بين الرعايا العثمانيين بهدف تقوية

الدولة العثمانية عن طريق ولاء سكانها المسلمين والمسيحيين واضعاف النزعات الانفصالية فيها . وقد اعلن بعض المؤرخين ان الهدف من " "التنظيمات الخيرية " وحرمان الدول الاوربية من ذرائع فرض حمايتها على المسيحيين من رعايا السلطان العثماني . اما خط شرف همايون الصادر في ١٨ فبراير ١٨٥٦ فقد كان صدوره بفعل التداعيات في العلاقات الدولية بعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر والتوافقات بين الدول الاوربية ولاسيما بين بريطانيا وروسيا القيصرية عندما حاول القيصر الروسي نيقولا الاول ١٨٢٥-١٨٥٥ الاتفاق مع بريطانيا على اقتسام املاك الدولة العثمانية التي وصفها " بالرجل المريض الذي لا يرجى شفاءه " .

فاقترح استيلاء روسيا على الاستانة مقابل استيلاء على مصر وكريت قائلا للسفير البريطاني في الاستانة (هنري ريشارد) HenryRichard (ان تركيا رجل مريض جدا ولابد من اتخاذ قرار حول مستقبل اراضيه قبل ان يموت في الدنيا) .كانت صيغة خط شريف همايون سنة ١٨٥٦ (اكثر عصريةً واكثر اقتباساً عن الغرب ، فهو لم يستشهد بأية قرآنية واحدة او قوانين الامبراطورية القديمة وامجادها ، والغاء نظام الالتزام والغاء الرشوة والفساد ، وتطبيق الخدمة العسكرية على المسلمين وغير المسلمين ، وعدم تطبيق عقوبة الاعدام على المرتدين عن الاسلام ، ومعاملة جميع رعايا الدولة رعايةً متساوية مهما كانت اديانهم ومذاهبهم) [٥٧] . وما صاحب ذلك من تداعيات على مركز الخلافة الديني . ومن الناحية السياسية لأهم المرتكزات الاساسية لمطالبة الاصلاحين بالمساواة بين المسلمين وغير المسلمين وضرورة اشغالهم للمراكز الحساسة للدولة وما ترتبت عليه من حرمان الدولة العثمانية من اهم مواردها الاقتصادية ممثلة بالجزية ، واصدار السلطان عبد العزيز الاول ١٨٤٠-١٨٦١ خط شريف همايون (التنظيمات الخيرية) التي رأى البريطانيون على المستوى الرسمي وغير الرسمي أنها غير كافية لأحداث الاصلاح ورأوا ضرورة العمل على وضع حد لنهاية الدولة العثمانية وان زوالها بات ضرورياً للحفاظ على المصالح البريطانية بعد ان فشلت للإصلاح الاوربي ، فقد صرح اللورد كلارندون (Clorendon) وزير الخارجية البريطاني سنة ١٨٦٥ قائلاً)) أن الطريقة الوحيدة لإصلاح أحوال العثمانيين هي بإزالتهم من سطح الارض كليةً ((. فجاءت الحرب العالمية الاولى ١٩١٤- ١٩١٨ وتطوراتها لتوفر الفرصة المناسبة لتحالفها مع فرنسا وايطاليا واليابان وغيرها من دول الوفاق لوضع نهاية للدولة العثمانية وتقسيمها بعد انتهاء الحرب . [٥٨]

الخاتمة

توصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات أهمها :

أولاً : أسهمت الامتيازات الاجنبية التي منحتها الدولة العثمانية للدول الاوربية (انكلترا ، فرنسا ، هولندا ، البندقية) خلال القرن السادس عشر الميلادي الى زيادة التدخل الاوربي بالشؤون الداخلية للدولة العثمانية للحصول على المزيد من تلك الامتيازات .

ثانياً : تميزت السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية بالازدواجية ، فهي تريد المحافظة على سلامة الدولة العثمانية ووحدة أراضيها ، ولكنها من جهة أخرى أرادت لها ان تبقى دولة ضعيفة وتحتاج للمساعدة البريطانية ، وهذا ما أوضحته مواقفها من قيام دولة محمد علي باشا في مصر وتصديها لها من خلال معارضتها للتوسع في بلاد الشام والجزيرة العربية والسودان وحصر سلطته في مصر فقط ، ولكنها من ناحية اخرى قامت بدعم الحركات الانفصالية في لبنان واليونان وسوريا وفلسطين والمغرب العربي والجزيرة العربية والخليج العربي لأضعاف الدولة العثمانية .

ثالثاً : تدخلت بريطانيا لدعم ثورة اليونان عام ١٨٢٧م وساعدت على انفصالها خوفاً من التوسع الروسي في منطقة البلقان ، وللقضاء على التحالف بين العثمانيين والقوى العربية وبحيرتها الناشئة في مصر والجزائر ، ولذلك قادت التحالف الاوربي من بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية ضد الدولة العثمانية في معركة نتفا رينو سنة١٨٢٧ في بحر أيجة .

رابعاً :أسهمت السياسة البريطانية وبشكل فعّال في اثارة النزعة الطائفية في لبنان حيث قامت بدعم الطائفة الدرزية والتي وصفتها بالطائفة المظلومة على حساب بقية الطوائف اللبنانية الاخرى وخاصة الموارنة المدعومين من فرنسا وما ترتب على ذلك من إثارة الحرب الاهلية اللبنانية ما بين ١٨٤١-١٨٦١ .

خامساً : عارضت السياسة البريطانية توسع محمد علي باشا في بلاد الشام والجزيرة العربية والسودان ، الامر الذي توافقت فيه مع روسيا القيصرية التي عقدت مع الدولة العثمانية معاهدة (هنكار أسكله سي) ١٨٣٣م للحصول على بعض الامتيازات والوصول الى منطقة المضايق والبسفور والدردنيل ومعارضة بريطانيا لذلك وظهور ما يعرف (بالمسألة الشرقية) في العلاقات الدولية لتحديد مصير الدولة العثمانية .

سادساً : أظهرت الدراسة بأن السياسة البريطانية خلال القرن التاسع عشر الميلادي كانت كَرد فعل على قيام نابليون بونابرت بغزو مصرسنة١٧٩٨م وتهديده للمصالح البريطانية في البلاد العربية ومصالحها في الهند لذلك عملت وبشكل فعّال على اخراج وانسحاب الفرنسيين من مصر .

سابعاً :وضفت بريطانيا دعوات الاصلاح للدولة العثمانية لخدمة مخططها الكبير باحتلال اراضيها واقتسامها مع بقية الدول الاستعمارية الاخرى ولاسيما فرنسا بعد اطلاق السلطان العثماني محمود الثاني ١٨٠٨-١٨٣٩ خط شريف كولخانة سنة ١٨٣٩ والسلطان عبد العزيز الاول١٨٤٠-١٨٦١ لخط شريف همايون ١٨٥٦وما صاحب ذلك من معارضة العلماء ورجال الدين في الدولة العثمانية بعد تكفير السلطان محمود الثاني والصدر الاعظم رشيد بيك وما ترتب عليه من ضعف واهتزاز مركز الخلافة العثمانية كسلطة دينية ودنيوية

ثامناً : أظهرت الدراسة بأن هنالك توافقاً بين بريطانيا وروسيا القيصرية حول تحديد مصير الدولة العثمانية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي بعد أطلاق مصطلح))رجل أوربا المريض ((عليها من قبل القيصر الروسي نقولا الاول ١٨٢٥-١٨٥٥م ، عند لقاءه مع الامبراطور الفرنسي نابليون الثالث ولكن لم يحن الوقت لتصفية الدولة العثمانية ، وقد وجدت بريطانيا في وقوف الدولة العثمانية الى جانب دول الوسط في الحرب العالمية الاولى ١٩١٤-١٩١٨م ، الفرصة المناسبة لتصفيتها مع بقية الدول الاوربية الاخرى ولا سيما فرنسا بموجب اتفاقية سايكس – بيكو(سنة ١٩١٦ .

تاسعاً : أولت بريطانيا أهمية كبيرة لمصر بعد إفتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩م ، فزادت من تدخلاتها في شؤون مصر الداخلية ، وساعدها على ذلك سياسة الخديوي أسماعيل ١٨٦٣-١٨٧٩ المالية والاقتصادية بالاقتراض من البنوك الاجنبية ولاسيما البريطانية والفرنسية ، الامر الذي دفع بريطانيا الى فرض رقابتها على الاقتصاد المصري ، وعندما رفض الخديوي اسماعيل سياستها تجاه مصر عزلته وعينت بدلاً عنه الخديوي توفيق ١٨٧٩-١٨٩٢ ، والذي عارض سياسة الحكومة المصرية الوطنية بزعامة سامي البارودي ، وقد مهدت مواقفه تلك الى التدخل البريطاني المباشر واحتلال مصر سنة ١٨٨٢ .

هوامش البحث وتعليقاته

[1] ليلى الصباغ ، الجاليات الاوربية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين ١٦و١٧م مؤسسة الرسالة بيروت، (د .ت)لاص١٣-١٥

[2] بدأت المفاوضات بين الصدر الاعظم ابراهيم باشا والفرنسي جان دي لافور J.dela Forut للحصول على الامتيازات الاجنبية ، فأصبحت فرنسا أول مملكة غربية تحصل على أمتيازات تشمل كل الامبراطورية العثمانية ،والتي أصبحت نموذجاً لأتفاقيات مماثلة مع أنكلترا وهولاندا وغيرها من الدول الاوربية بعد تصديقها من قبل السلطاني سنة١٥٦٩.

للمزيد من المعلومات عن هذه المفاوضات ، ينظر: محمد الارناؤط ، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار ، بنغازي-ليبيا الطبعة الاولى ٢٠٠٢ ،ص٢١٣-٢١٦ .

[3] المصدر نفسه ، ص٥٠ .

[4] محمد عبد اللطيف البصراوي ، فتح العثمانيين عدن وانتقال التوازن الدولي من البر الى البحر، منشورات دار التراث ، القاهرة ١٩٧٩،ص٢١٠ .

[5] محمد الارناؤط ، المصدر السابق ، ص٢١٥ .

[6] ياسر عبد العزيز المحمود قاري ، دور الامتيازات الاجنبية في سقوط الدولة العثمانية ، كلية الشريعة الدراسات الاسلامية جامعة أم القرى ،١٤٢٢هـ ،ص٢٧٣ .

[7] نادية مصطفى وآخرون ، العلاقات الدولية في التاريخ الاسلامي العصر العثماني من القوة والهيمنة الى بداية المسألة الشرقية ، المعهد العالي للفكر الاسلامي ، القاهرة ، ح١٤١٧ ،١١هـ ،ص٩٢ .

[8] ليلى الصباغ ، المصدر نفسه السابق ، ص١٧٧ .

معركة الارمادا : معركة بحرية جرت بين انكلترا واسبانيا في ٨ اغسطس ١٥٨٨م. والارمادا: كلمة تدل على الاسطول العظيم أو الذي لا يهزم ، الذي يتكون من ٢٢سفينة كبيرة و١٠٨سفينة تجارية مسلحة .والذي اطلقه فيليب الثاني (١٥٥٦-١٥٩٨) عام ١٥٨٨ خلال حربه لغزو انكلترا من عام ١٥٨٥-١٦٠٤ ، وكانت نتيجة تلك المعركة هزيمة الاسطول الاسباني وتحطيمه وخسارته ٥٠ سفينة ، بعد مساندة الاسطول الهولندي ٢٠٠ سفينة للأسطول الانكليزي في المعركة . للمزيد من التفاصيل عن المعركة ينظر : An.m.wikedia.org

[9] محمد الارناؤط ، مصدر سابق ، ص٢١٥ .

[10] نادية مصطفى وآخرون ، المصدر السابق ، ٩٥ .

[11] ياسر عبد العزيز محمود قاري ، المصدر السابق ، ص٣٢ .

[12] عبد الكريم رافق ، العرب والعثمانيون ، الطبعة الاولى ، جامعة دمشق ، ١٩٧٤ ص١٠٩ .

[13] المصدر نفسه ، ص٣٢٢ .

[14] محمود عبد اللطيف البطراوي ، المصدر السابق ص١٣٦ .

[15] للمزيد من التفاصيل عن السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية ١٧٩٨-١٨٠٩ ، فهد عويد عبد ، سياسة بريطانيا تجاه الدولة العثمانية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة بابل . ليلى الصباغ ، المصدر السابق ، ص٦٠٦ .

[16] ياسر عبد العزيز محمود قاري ، المصدر السابق ص٣٦٥ .

[17] د. نايف عبد نايف النجم ، اليهود والامتيازات الاجنبية في بلاد الشام في القرن التاسع عشر (مجلة) آداب الفراهيدي ، العدد(٩)،٢٠١١،ص١٥٨ .

[18] د. سليمان الغنام ، سياسة محمد علي باشا التوسعية (١٨١١-١٨٤٠)م ، الدار البيضاء ، المغرب ٢٠٠٤ ص٢٩ .

[19] المصدر نفسه ، ص٣٢ .

[20] محمود شاكر ، التاريخ الاسلامي العهد العثماني ، بيروت لبنان ٢٠٠٠ ص٥٦.

[21] يلماز اوزتونا ، موسوعة تاريخ الامبراطورية العثمانية ١٣٤١- ١٩٢٢م ، ترجمة عدنان محمود سلمان ،ح٣ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ٢٠١٠ ،ص٨٧

[22] معركة نفارينو: معركة بحرية بين الاساطيل العثمانية والمصرية والجزائرية من جهة والاساطيل الانكليزية والفرنسية والروسية من جهة اخرى في خليج نافارتي شرقي جزيرة المورو وكانت نتيجة المعركة هزيمة الاساطيل العثمانية والمصرية والجزائرية وشكلت بداية الضعف للدولة العثمانية والاحتلال الفرنسي للجزائر ١٨٣٠ واستقلال اليونان عن الدولة العثمانية Litem.marefa.org .

[23] نيل الكسندروفا دولينا ، الامبراطورية وعلاقتها الخارجية في ثلاثينات وأربعينات القرن التاسع عشر ، ترجمة ، انور محمد ابراهيم ، المجلس الاعلى للثقافة القاهرة ، ١٩٩٩ ص٢١٠ .

[24] أ.م ساقي صالح محمد ، م أنمار عبد الجبار جاسم ، الحرب الروسية العثمانية ١٨٢٨- ١٨٢٩م ، والموقف البريطاني والفرنسي منها ، (مجلة) آداب الفراهيدي ، العدد (٢٠) ، ٢٠١٤ ،ص٣٤٦ .

[25] ١. م د سامي محمد ، م. د أنمار عبد الجبار جاسم ، المصدر السابق ص٢٧ .

[26] المصدر نفسه ،ص٢٧١ .

(27)[٢٦] محمد رفعت ، التاريخ السياسي في الازمة الحديثة ، مطبعة بولاق ، القاهرة ، ص١٩٣ .
(28)[٢٧] محمد فريد بيك المحامي ، الدولة العلية العثمانية ، دار النفائس ، بيروت ، ١٩٨١ ص٤٢٩ .
(29)[٢٨] جمال محمد محمود ، القوى الكبرى في الشرق الاوسط في القرنين التاسع عشر والعشرون ، دار المعرفة الجامعية ، اسكندرية ١٩٨٩ ، ص٩٥ .
(30)[٢٩] اكمل الدين احسان أوغلو ، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، نقله للعربية صالح السعداوي ، اسطنبول ١٩٩٩ ، ص٩٥ .
(31)[٣٠] د. جميل بيضون ، تاريخ العرب الحديث ، دار أمل ، اربد ، ١٩٩١ ، ص٩٥ .
(32)[٣١] قسطنطين بازيلي ، تاريخ سوريا وفلسطين في العهد العثماني ، دار التقدم ، موسكو ،١٩٨٩، ص١٣٤-١٣٧ ،السيد فرج ، حروب محمد علي ، مطبعة المتوكل مصر ١٩٩٩ ، ص٧٥ .
* معركة قونية : وقعت معركة قونية في ٢١ ديسمبر ١٨٣٢ ، بين مصر والدولة العثمانية، خارج مدينة قونية . وقاد الجيش المصري إبراهيم باشا، بينما قاد العثمانيين رشيد محمد خوجة باشا، وانتهت المعركة بانتصار ساحق لجيش المصري واقتراب إبراهيم باشا من الاستانة عاصمة الدولة العثمانية. https://ar.wikipedia.org
(33)[٣٢] المصدر نفسه ص١٣٧ .
اتفاقية أدرنة : وهي معاهدة وقعت بين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية سنة ١٨٢٩ بضغط بريطانيا و الدول الاوربية الاخرى والتي أنهت الحرب بين الدولتين (١٨٢٨-١٨٢٩) . ومن أهم بنودها إعادة الافلاق "رومانيا" والبغدان والبلغار والبلقان وقارص وأرضروم الى الدولة العثمانية ، وان يكون نهر مبروث هو الحد الفاصل بين الدولتين ، وتكون الملاحة في نهر الدانوب من حق الدولتين ، كذلك حرية الملاحة الروسية في البحر الاسود ، وعودة الامتيازات القنصلية لروسيا القيصرية .
ينظر : اسماعيل أحمد باغي ، الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي الحديث ، منشورات مكتبة العبيكان ، الرياض ، الطبعة الاولى ، ١٩٩٦ ،ص١٣١ .
(34)[٣٣] د . سليمان الغنام ، المصدر السابق ص ١٣٠ .
(35)[٣٤] المصدر نفسه ،ص١٣٧ .
(36)[٣٥] سامي صالح محمد ، انمار عبد الجبار جاسم ، المصدر السابق ص٤٥٦ .
(37)[٣٦] معاهدة كوتاهية عام ١٨٣٣م : عقدت بطلب من بريطانيا وفرنسا للسلطان العثماني محمود الثاني ١٨٠٨-١٨٣٩ بضرورة التفاهم مع محمد علي باشا ونصّت على عودة محمد علي باشا عن أقليم الاناضول ، وان يعطى ولاية مصر مدة حياته ، ويعين محمد علي باشا ولاة على بلاد الشام وجزيرة كريت ، وتعيين ابراهيم باشا والياً على أقليم أضنة المشهور بأخشابه ، سليمان الغنام ، المصدر السابق ص١١٦ .
(38)[٣٧] السيد فرج ، المصدر السابق ص١٣٧ .
(39)[٣٨] السيد فرج ، المصدر السابق ص١٤٦ .
في ٨ يوليو ١٨٣٣، وقعت الامبراطورية الروسية والدولة العثمانية معاهدة هنكار إسكله سي "- أونكيار اسكله سي - وقد نصت المعاهدة علي توصل الطرفين الي حلول لإستتباب الأمر في المنطقة كما جائت مؤكدة لمعاهدة أدرنة ١٨٢٩ التي تم توقيعها بعد الأخذ بآراء " لجنة كوتشوبي " و " معاهدة سان بطرسبرج ١٨٣٠ " و " تسوية اليونان ١٨٣٢ " كما جاء نص في المعاهدة ينص على تبادل المساعدات العسكرية ففي حالة تعرض أحد الطرفان - الدولة العثمانية أو روسيا - لخطر خارجي يمكن للطرف المتضرر طلب المساعدة من الطرف الأخر في المعاهدة علي ان يتكفل الطرف الطالب للمساعدة بنفقات الحرب، وقد جاء نص سري في المعاهدة ينص علي " أنه حرصاً من حكومة القيصر علي عدم تكبد الدولة العثمانية والباب العالي العناء في دفع نفقات الحرب فأن روسيا سوف تتكفل بنفقات الحرب في حالة طلب الدولة العثمانية لمساعدتها " وفي المقابل تم الأتفاق من قبل الدولة العثمانية أن تغلق الدردنيل في وجه كل السفن الأجنبية غير الروسية في وقت الحاجة وتم التصديق المشترك علي المعاهدة في ١٢٠ أغسطس ١٨٣٣ م . https://ar.wikipedia.org
(39)[٣٩] عايض بن خزام الروقي ، حروب محمد علي في الشام وأثرها في شبه الجزيرة العربية ١٢٤٧-١٠٥٥ هـ / ١٨٣١- ١٨٣٩م ، مركز البحوث الاسلامية ، مكة المكرمة ١٩٨٦ ، ص٤٠٥ .
(40)[٤٠] *هو اللورد هنري بالمرستون ١٧٨٤-١٨٦٥ عن حزب المحافظين البريطاني ثم أنضم الى حزب الاحرار ، تقلد منصب وزير خارجية بريطانيا للفترة ما بين ١٨٣٠-١٨٥١ ورئيسا للوزراء ما بين ١٨٥٥-١٨٦٥ ، ساهم على حصول بريطانيا للعديد من المستعمرات ، مما عزز الاقتصاد البريطاني ، وحارب تجارة الرقيق لحرمان فرنسا وغيرها من الحصول على القوى العاملة وتعزيز وجودها الاستعماري ، وساعد كل من بلجيكا واليونان على نيل استقلالهم ، www.resea.nchgate.net سليمان الغنام ، المصدر السابق ص١٣٩

[41](42) المصدر نفسه ، ص١٣٩.

تولى عبد المجيد الاول السلطنة وهو يبلغ من العمر ستة عشرة عاماً عام ١٨٣٩م، بعد وفاة والدهِ محمود الثاني ، وكانت أحوال الدولة في غاية الاضطراب حينها، وبعد انتصار جيوش محمد علي باشا في معركة نصيبين، وانضمام الأسطول العثماني بقيادة أحمد باشا إلى محمد علي ورسوّه في ميناء الإسكندرية، وكانت أولى أعمال السلطان توجيه الصدارة العظمى إلى خسرو باشا، وهو والي مصر السابق؛ ثم موافقته في ٢٨ يوليو ١٨٣٩م، على الاتفاق مع الحلفاء حول «حل مشترك» للمسألة المصرية مع الدول الأوروبية، غير أن الخلاف بين فرنسا وبريطانيا قد أعاق التوصل لاتفاق سريع. في ١٥ يونيو ١٨٤٠م، اتفقت الدول الأوروبية مع الباب العالي على إرجاع محمد علي باشا إلى حدود مصر مع احتفاظه بالقسم الجنوبي من بلاد الشام عدا عكا طوال حياته؛ ثم عادت وألغت هذا الاحتفاظ نتيجة رفض محمد علي الانسحاب سلمًا من الولايات السورية العثمانية، كما استقرت فرق من جيوش النمسا وروسيا وإنجلترا في إسطنبول لحمايتها في حال هجوم جيش إبراهيم باشا على العاصمة. في بداية أغسطس ١٨٤٠م، بدأت ثورات وانتفاضات ضد حكم إبراهيم باشا في بلاد الشام، وحاصر الأسطول الإنجليزي الساحل السوري، وفي ١٤ أغسطس انسحب المصريون نحو حصون الداخل وأجبروا على الانسحاب نهائيًا في ديسمبر ١٨٤٠م. وعيّن السلطان (سليمان باشا)، حاكمًا عسكريًا للولايات السورية منعًا للانفلات الأمني والاقتتال الطائفي وهجمات البدو على الحضر. كما أجبر (محمد علي) على رد الأسطول العثماني الراسي في الإسكندرية. في ١٤ يناير ١٨٤١م، أصدر السلطان فرمانًا أولاً بتولية محمد علي على مصر مع وراثة أولاده، وفرض ربع إيرادات مصر كجزية للباب العالي، وعيّن لجنة مالية لإدارة الاقتصاد المصري؛ كما حدد سقف عدد الجيش المصري بثمانية عشر ألف جندي دون امتيازات خاصة في اللباس أو الرتب التي يعين السلطان درجاتها العليا، كما أقر الفرمان سلسلة تقييدات أخرى. غير أنه عاد ومنحه في ١٣ فبراير ١٨٤١م، ولاية النوبة ودارفور وكردفان وسنار، وفي ١٩ أبريل أصدر فرمانًا ثالثًا بناءً على وساطة إنجلترا يخفف الشروط السابقة، ومنها التنازل عن ربع الإيرادات مقابل خراج معلوم. https://ar.wikipedia.org/wiki

[42](43) السيد فرج ، المصدر السابق ص١٥٥ .

[43](44) المصدر نفسه ، ص١٥٦ .

[44](45) عقدت معاهدة لندن سنة ١٨٤٠م خلال مؤتمر لندن الاول . بين محمد علي باشا من جهة والدولة العثمانية وبريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا من جهة اخرى ، ونصت على انسحاب محمد علي باشا من بلاد الشام والاكتفاء بحكم مصر ، وفي سنة ١٨٤١ عقد مؤتمر لندن الثاني وأنضمت فرنسا الى الدول الاوربية الداعية الى تنفيذ الاتفاق الاول بين محمد علي باشا والدولة العثمانية ، للمزيد ينظر : عبد الكريم رافق ، المصدر السابق ص٤١٩-٤٢٠ . د . سليمان الغنام ، المصدر السابق ، ص١٣٧ .

[45](46) إسماعيل أحمد ياغي ، مصدر سابق ، ص١٤١.

[46](47) حرب القرم : كانت لحرب القرم أسباب دينية في بداية الامر حول حماية المسيحين الكاثوليك والأرذوكس بين فرنسا وروسيا التي طالبت بحقها في حمياتها للمسيحين المقيمين في الدولة العثمانية ، وجرى اتفاق بين فرنسا وبريطانيا وسردينيا والدولة العثمانية من جهة اخرى بمساعدة الدولة العثمانية ضد روسيا القيصرية وعدم تمكن الاخيرة من ضم اي جزء من الدولة العثمانية اليها ، وأخيراً تم عقد الصلح بين الدولة العثمانية وروسيا بموجب معاهدة باريس عام ١٨٥٦، والتي من أهم بنودها " اطلاق حرية الملاحة في البحر الاسود المتوسط للدول جميعاً ، ولا تنشأ فيه قواعد بحرية" و " تبقى الافلاق والبغدان تحت حماية الدولة العثمانية " .

ينظر: اسماعيل أحمد باغي ، المصدر السابق ، ص١٣٤-١٣٥. حسن عبد علي الطائي ، روسيا وحرب القرم ١٨٥٣-١٨٥٦م ، مجلة كلية العلوم الانسانية ، جامعة بابل العدد (٤) ، المجلد (٢٢) ، ٢٠١٥ ، ص١٦٣٥-١٦٥١ .

[47](48) حسن عبد علي الطائي ، المصدر السابق ، ص٦٦٢ .

[48](49) شوقي عطا الله الجمل ، وعبد الله عبد الرزاق ابراهيم ، تاريخ أوربا عصر النهضة الى الحرب الباردة ، القاهرة ، ٢٠٠٠،ص٢٥١ .

[49](50) المصدر نفسه ، ص٢٢٧ .

[50](51) مصطفى كامل ، المسألة الشرقية ، القاهرة ،٢٠١٢ ، ص٦٥ .

[51](52) المصدر نفسه ، ص٨٥ .

معاهدة بلطة ليمان : وهي معاهدة تجارية وقعت في اسطنبول بين الدولة العثمانية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا لتنظيم التجارة الدولية وتحديد الرسوم الكمركية للبضائع البريطانية ، مما مهد عهداً تجارياً للمصالح البريطانية في الدولة العثمانية . Arbyy.com

(53)[٥٢] عبد السلام محمد السعدي ، الحرب الاهلية الأولى في لبنان ونظام القائمقاميتين (١٨٤١- ١٨٤٥) بحث منشور في مجلة دراسات في التاريخ والآثار ،جامعة بغداد كلية الآداب العدد ٥٥ ،٢٠١٦ ،ص٥٥ .

(54)[٥٣] المصدر نفسه ، ص٥٥٢ .

(55)[٥٤] عبد السلام محمد السعدي ، المصدر السابق ، ص٥٦٠ .

(56)[٥٥] المصدر نفسه ، ص ٥٦٣ .

(57) في خط شريف جولخانة في ٣ تشرين الثاني ١٨٣٩ تم التأكيد على نقاط رئيسية ثلاث :

١- ضرورة ايجاد ضمانات لأمن جميع رعايا الدولة على حياتهم وشرفه واملاكهم ، وبالتالي وجبت على نية المحاكمات ومطابقتها للوائح والغاء اصدار اجراءات مصادرة الاملاك .

٢- ضرورة ايجاد نظام ثابت للضرائب يحل محل الالتزام .

٣- ضرورة توفير نظام ثابت للجندية بحيث لا تستمر مدى الحياة ، بل تحدد مدتها بفترة تتراوح بيع اربع وخمس سنوات .

أما في خط شريف همايون الذ اصدره السلطان العثماني عبد العزيز الاول ١٨٤٠-١٨٦١ عارضت كل قطعات المجتمع العثماني تجنيد المسيحيين ، في حين ذهب المسلمون الى ان حياتهم سوف تتعرض للخطر فيما لو تم تسليح المسيحيين ، الذين ابدوا عدم رغبتهم للقتال تحت راية الرسول محمد (صلى الله عليه واله وسلم) ، في حين اغرى التسامح الديني والدعوة للإصلاح بعض الاوربيين ومنهم البريطانيين بالتطلع امكانية تنصير الدولة العثمانية عن طريق افساح المجال للبعثات التبشيرية للعمل فيها .

للمزيد من التفاصيل عن التداعيات الخطيرة لخطي شريف جولخانة ١٨٣٩ وخط شريف همايون ١٨٥٦ على تحديد مصير الدولة العثمانية والموقف البريطاني منهما ينظر احمد عبد الرحيم مصطفى ، في اصول التاريخ العثماني ، منشورات دار الشروق ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص١٩٨-٢١٦ .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : الرسائل والاطاريح الجامعية

١- ياسر عبد العزيز محمود قاري ، دور الامتيازات الاجنبية في سقوط الدولة العثمانية أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية التربية للدراسات الاسلامية ، جامعة أم القرى ١٤٢٢هـ .

٢- فهد عويد ، سياسة بريطانيا تجاه الدولة العثمانية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة بابل ، ٢٠٠٧ .

ثانياً : الكُتب الاجنبية المترجمة

١- نيل الكسندروفا دولينا ، ترجمة أنور محمد أبراهيم ، الامبراطورية العثمانية وعلاقتها الخارجية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر ، المجلس الاعلى للثقافة ، الرياض ، ١٩٩٩ .

٢- يلماز أوزتونا ، موسوعة تاريخ الامبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري ١٣٤١-١٩٢٢م ، ترجمة عدنان محمود سلمان ح٣ ، الدار العربية ،بيروت ٢٠١٠ .

٣- كمال الدين إحسان أوغلو ، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، نقله الى العربية صالح سعداوي ، اسطنبول، ١٩٩٩م .

ثالثاً : الكتب العربية

١- السيد فرج ، حروب محمد علي ، مطبعة المتوكل ، مصر ١٩٩٩م .

٢- أحمد اسماعيل باغي ، الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي الحديث ، مكتبة العبيكان، الرياض ، ١٩٩٥م .

٣- احمد عبد الرحيم مصطفى ، في اصول التاريخ العثماني ، منشورات دار الشروق ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، ١٩٨٢.

٤- جمال محمد محمود ، القوى الكبرى في الشرق الاوسط ، دار النقائض ، بيروت ١٩٨١ .

٥- جميل بيضون ، تاريخ العرب الحديث ، دار الامل ، أربد ، ١٩٩١م .

٦- سلميان الغنام ، سياسة محمد علي باشا التوسعية (١٨١١- ١٨٤٠) دار البيضاء ، المغرب ، ٢٠٠٤ م .

٧- شوقي عطا الله الجمل وعبدالله رزاق ابراهيم ، تاريخ أوربا من عصر النهضة الى الحرب الباردة ، القاهرة ٢٠٠٠م .

٨- عايض بن خزام الروقي ، حروب محمد علي في بلاد الشام وأثرها في شبه الجزيرة العربية ١٠٥٥-١٢٤٧هـ / ١٨٣٠-١٨٣٩م مركز بحوث الدراسات الاسلامية ، مكة المكرمة (د.ت).

٩- عبد الكريم رافق ، العرب والعثمانيون ١٥١٦-١٩١٦، منشورات جامعة دمشق ، الطبعة الاولى ، ١٩٧٤ .

١٠- قسطنطين بازيلي ، تاريخ سوريا وفلسطين في العهد العثماني ، دار التقدم ، موسكو ،١٩٨٩.

١١- ليلى الصباغ ، الجاليات الاوربية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر مؤسسة الرسالة ، (د.ت).

١٢- محمد الارناؤط ، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار ، بنغازي-ليبيا الطبعة الاولى ٢٠٠٢

١٣- محمد رفعت ، تاريخ مصر السياسي في الازمنة الحديثة ، مطبعة بولاق ، القاهرة ١٩٣٤ م .

١٤- محمد فريد بيك المحامي ، الدولة العثمانية العلية ، دار النفائس ، بيروت ١٩٨١م .

١٥- محمود شاكر ، التاريخ الاسلامي في العهد العثماني ، بيروت ، لبنان (د.ت).

١٦- محمد عبد اللطيف البحاروي ، فتح العثمانيين عدن وانتقال التوازن الدولي من البر الى البحر ، منشورات دار التراث ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

١٧- مصطفى كمال ، المسألة الشرقية ، القاهرة ، مصر ٢٠١٢ .

١٨- نادية مصطفى وآخرون ، العلاقات الدولية في التاريخ الاسلامي العصر العثماني من القوة والهيمنة الى بداية المسألة الشرقية ، المعهد العالي للفكر الاسلامي ، القاهرة ح١١ ،١٩٩٦م .

رابعاً : المجلات والدوريات

١- حسن عبد علي الطائي ، روسيا وحرب القرم ١٨٥٣-١٨٥٦م ، (مجلة) كلية العلوم الانسانية – جامعة بابل ، العدد (١٤) ، المجلد (٢٢) ٢٠١٥ .

٢- سامي صالح محمد ، أنمار عبد الجبار جاسم ، الحرب الروسية العثمانية ١٨٢٨-١٨٢٩ والموقف الفرنسي والبريطاني منها (المجلة) آداب الفراهيدي العدد (٢٠) ٢٠١٤ .

٣- عبد السلام محمد السعدي ، الحرب الأهلية في لبنان ونظام قائمقاميتين (١٨٤١-١٨٤٥) بحث منشور في مجلة آداب الفراهيدي ، العدد (٥٥) ٢٠١٦ .

٤- نايف عبد نايف النجم ، اليهود والامتيازات الاجنبية في القرن التاسع عشر الميلادي ، (مجلة) آداب الفراهيدي ، بحث منشور في العدد (٩)٢٠١١م .

خامساً : المواقع الالكترونية

١- معركة الارمادا : An.m.wikedia.org//https

٢- معركة نفارينو : Litem.marefa.org

٣- معركة قونية : https://ar.wikipedia.org

٤- معاهدة هنكار إسكله سي : https://ar.wikipedia.org

٥- اللورد هنري بالمرستون: www.resea.nchgate.net

٦- السلطان العثماني عبد المجيد الاول : https://ar.wikipedia.org/wiki